IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Lecturer. Dr. Ali Bashar Bakr
University of Mosul, College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail:

Ali.bashar.bakr@uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.62071

Keywords:

Arctic, Greenland,
Great Power Competition,
Nuclear Deterrence,
Transforming International Order.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

March 16, 2026

Revised:

April 24, 2026

Accepted:

May 20, 2026

Available online:

June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

The International Race over the Arctic and Greenland after 2025 and Its Impact on the International System

Abstract

This study examines the strategic transformations in the Arctic and Greenland after 2025, amid the rising importance of polar geography as a domain for deterrence management, regulating access to resources, and competition among major powers. It analyzes the interaction of military, geo-economic, and institutional dimensions, with a focus on the role of high latitudes in reshaping nuclear deterrence, energy security, and maritime routes. Adopting an analytical and forward-looking approach applied to the United States, Russia, and China, the study demonstrates that the Arctic region has emerged as a new active arena for the redistribution of influence within an international system characterized by intensified competition.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

التسابق الدولي على القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند بعد عام 2025 وتأثيره في النظام الدولي

م. د. علي بشار بكر
جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/ العراق
Ali.bashar.bakr@uomosul.edu.iq

الملخص

يتناول البحث التحولات الاستراتيجية في القطب الشمالي وغرينلاند بعد عام 2025، في ظل تصاعد أهمية الجغرافيا القطبية كمجال لإدارة الردع وتنظيم الوصول إلى الموارد والتنافس بين القوى الكبرى. ويحلّل تداخل الأبعاد العسكرية والجيواقتصادية والمؤسسية، مع التركيز على دور العروض العليا في إعادة تشكيل الردع النووي وأمن الطاقة والممرات البحرية. ويعتمد البحث مقاربة تحليلية–استشرافية تُطبَّق على الولايات المتحدة وروسيا والصين، لتبيان أن الإقليم القطبي الشمالي بات ساحة فاعلة جديدة لتوزيع النفوذ في نظام دولي يتسم بتسابق كبير.

الكلمات المفتاحية: القطب الشمالي، غرينلاند، تسابق القوى الكبرى، الردع النووي، النظام الدولي المتحوّل.

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين تحولات بنيوية عميقة في أنماط توزيع القوة، ارتبطت بتزايد الترابط بين الجغرافيا، والتكنولوجيا، والاقتصاد السياسي العالمي، الأمر الذي أعاد إدخال الفضاءات الجغرافية العليا ضمن الحسابات الاستراتيجية الكبرى. وضمن هذا المسار، برز القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند كفضاءين استراتيجيين عاليي الكثافة، تتقاطع داخلهما التحولات المناخية مع تطور منظومات الردع النووي، وتصاعد الطلب على الطاقة والمعادن الحرجة، واتساع أهمية الممرات البحرية العابرة للعروض العليا، ومع الانتقال إلى مرحلة ما بعد 2025، اندمج الفضاء القطبي بصورة متزايدة في بنية التنافس بين القوى الكبرى، ضمن نظام دولي يتجه نحو حالة جديدة من الاستقطاب بعد ان كان يمر بمرحلة انتقالية سابقة لم يكن معها واضح المعالم. وأسهم هذا الاندماج في رفع الوزن النسبي للقطب الشمالي وغرينلاند داخل معادلات إدارة الزمن الاستراتيجي، وتنظيم التدفقات الطاقوية والتجارية، والتحكم في سلاسل الإمداد العالمية، بما جعلهما عنصرين فاعلين في إعادة تشكيل توازنات الردع والنفوذ على المستوى الدولي. ينطلق هذا البحث من مقاربة تنتمي إلى حقل الجيوبوليتيك العالمي التي تنظر إلى القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند كفضاءين شبكيين تتداخل فيهما المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتتشابك داخلهما استراتيجيات الدول مع البنى المؤسسية والاقتصادية العابرة للحدود. كما يسعى البحث إلى تحليل مدركات القوى الكبرى تجاه الإقليم، واستشراف مشاهد التسابق المستقبلي، وبيان كيفية إسهام الفضاء القطبي في إعادة صياغة أنماط القوة، وضبط حدود الردع، وإعادة توزيع المكانة داخل النظام الدولي المتحوّل.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من معالجته أحد أكثر الفضاءات الجغرافية الصاعدة تأثيرًا في التحولات الجارية والمستقبلية للنظام الدولي، وهو القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند، في مرحلة تتسم بتآكل أنماط الضبط التقليدية وارتفاع منسوب التنافس بين القوى الكبرى. يحاول الباحث من خلال البحث ان يسهم في سد الفجوة المعرفية في الأدبيات العربية من خلال تقديم تحليل استراتيجي متكامل يربط الجغرافيا القطبية بتحولات الردع النووي، وأمن الطاقة، و الجيواقتصاد، وسلاسل الإمداد العالمية. كما تكمن أهمية البحث في إبراز الكيفية التي تؤثر بها الفضاءات العليا في إعادة توزيع عناصر القوة، وفي توجيه سلوك الفاعلين الدوليين داخل نظام دولي متحوّل، بما يتيح فهماً أعمق لمسارات الصراع والتوازن في العقود المقبلة. ويقدم البحث إطارًا تحليليًا قابلًا للتوظيف في

دراسات الأمن الدولي والاستراتيجية الكبرى، ويساعد صناع القرار والباحثين على استيعاب الأبعاد المركبة للتسابق القطبي وتداعياته بعيدة المدى.

إشكالية البحث: تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها ان هناك حالة جديدة تتبلور في القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند من منطلق التسابق ، هذه الحالة غير واضحة المعالم حتى الان ، حيث قد تنتقل الى مرحلة التنافس والصراع وقد تأخذ في احدى جنباتها شكل التعاون في بعض الملفات ، لهذا تتبلور إشكالية البحث عند حدود عدم اليقين المتعلق بطبيعة المكانة التي يتخذها القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في النظام الدولي المتحوّل، بين كونهما مجالًا لإدارة تسابق مضبوط داخل بنية انتقالية، أو انها احدى نقاط الارتكاز التي تُعيد من خلالها القوى الكبرى تنظيم معادلات الردع والمكانة والنفوذ الطاقوي على نطاق عالمي.

1. كيف يُعاد تعريف مكانة القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند داخل معادلات القوة والردع في النظام الدولي بعد عام 2025؟
2. إلى أي مدى يمثّل التصاعد الأميركي في العروض العليا أداة لإدارة التفوق الاستراتيجي مقابل ضبط الاستقرار الردعي؟
3. كيف يوظّف الأمن القومي الروسي والعقيدة البحرية الروسية الساحل القطبي الشمالي في تثبيت المجال الحيوي وضمان استدامة الردع النووي؟
4. ما حدود التحول الصيني إلى فاعل مؤثر في الفضاء القطبي ضمن بيئة يغلب عليها الطابع العسكري–الاستراتيجي؟
5. كيف تؤثر أنماط وادوار التصاعد والتراجع المستقبلي بين القوى الكبرى في القطب الشمالي على مسار التحول نحو تعددية قطبية غير مستقرة؟

فرضية البحث: انطلاقاً من إشكالية الدراسة والتساؤلات التي تم طرحها، يعتكز البحث على افتراض مركزي مفاده " ان هناك علاقة طردية موجبة تصاعدية بين مستوى انخراط الدول في القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند وتسابقها على هذه المساحة وبين قدرتها على تعزيز مكانتها داخل بنية النظام الدولي " اذ كلما تصاعد هذا الاهتمام الاستراتيجي بالإقليم القطبي وتُرجم على شكل تحرك ميداني، كلما اسهم ذلك في توسيع هوامش التأثير لهذه الدول في توازنات القوة العالمية والعكس صحيح، حيث سنحاول اثبات او نفي او تعديل هذا الافتراض من خلال سياق البحث

مناهج البحث: وظف الباحث مجموعة من المناهج العلمية في حقل التخصص جاءت على النحو الاتي : وظف الباحث المنهج الوصفي – التحليلي، لتحليل مدركات القوى الكبرى وسياساتها القطبية استنادًا إلى الوثائق الرسمية والبيانات الاستراتيجية ، كما وظف الباحث المنهج التحليلي لتفكيك الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية والاستراتيجية للقطب الشمالي وجزيرة غرينلاند، ووظف الباحث ايضاً منهج تحليل النظم الدولية لربط التسابق القطبي بتحولات بنية النظام الدولي وتوازناته ، كما وظف المنهج الاستشرافي المستقبلي لبناء المشاهد المستقبلية المحتملة لتسابق القوى الكبرى وانعكاساتها الاستراتيجية.

هيكلية البحث: يتكون البحث بالإضافة للمقدمة والخاتمة والاستنتاجات من ستة مباحث اساسية جاءت على النحو الاتي، المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للقطب الشمالي وجزيرة غرينلاند، بينما المبحث الثاني كان عن: الأهمية الجيواقتصادية للقطب الشمالي وجزيرة غرينلاند، وقد تناول المبحث الثالث: القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في الإدراك الاستراتيجي الأميركي، في حين كان المبحث الرابع بعنوان القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في الإدراك الاستراتيجي الروسي، بينما جاء المبحث الخامس: القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في الأمن القومي الصيني، وقد تناول المبحث السادس: مستقبل تسابق القوى الكبرى على القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند وانعكاساته على النظام الدولي.

نماذج الدراسة النظرية: لما كانت الضرورة البحثية تتطلب منا تحديد من هي القوى الكبرى المقصودة والتي تتسابق اتجاه منطقة القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في عنوان البحث، اختار الباحث ثلاث نماذج عن هذه القوى الدولية وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين لتتبع مسار تسابقها وانعكاسات ذلك حيال إعادة توزيع القوة ومفرداتها في هيكلية النظام الدولي.

المبحث الاول :الاهمية الجيوسياسية للقطب الشمالي وجزيرة غرينلاند

يندرج تحليل الأهمية الجيوسياسية للقطب الشمالي وجزيرة غرينلاند ضمن مقاربة تسعى إلى تفكيك الدور الذي تؤديه الجغرافيا القطبية في إعادة تنظيم معادلات القوة والأمن داخل النظام الدولي المعاصر. فمع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وتداخل المجالات البرية والبحرية والجوية والفضائية، باتت ما يعرف اصطلاحاً بالفضاءات العليا مسرحًا مركزيًا لتفاعل الردع الاستراتيجي وإدارة النفوذ طويل الأمد. يهدف هذا المبحث إلى تقديم فهم لمقاربة القطب الشمالي وغرينلاند كفضاءات جيوسياسية نوعية جديدة، تتحدد أهميتها من خلال موقعها البنيوي في منظومات الأمن الدولي الشاملة وتوازنات القوة العالمية، بعيدًا عن المعالجات الوصفية أو الاختزالية (Flint, 2023).

اولاً: الأهمية الجيوسياسية للقطب الشمالي في المنظور الفكري: يُشكّل القطب الشمالي أحد الأقاليم المركزية في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة، نتيجة اندماجه المتزايد في منظومات الردع الاستراتيجي وتحوّل موقعه المكاني إلى عنصر حاسم في تنظيم الأمن الدولي وتوازنات القوة العالمية. ويتبلور هذا التحول ضمن سياق تراكمي تتفاعل فيه الخصائص الجغرافية مع التطور المتسارع للقدرات العسكرية والفضائية (المشاط، 2021)، ما رسّخ الإقليم القطبي كفضاء استراتيجي متقدم في بنية النظام الدولي، تنبثق الأهمية الجيوسياسية للقطب الشمالي من موقعه في أعلى خطوط العرض، حيث يتقاطع المجالان القاريان الأكبر ضمن نطاق جغرافي واحد، الأمر الذي يمنح الإقليم قدرة عالية على ضبط المسارات الجوية والبحرية العابرة للأقاليم. وتحتل هذه المسارات مكانة محورية في معادلات الردع النووي والإنذار المبكر، لارتباطها بأقصر خطوط الاتصال الاستراتيجي بين مراكز القوة العالمية وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين والمنظومة الاوربية، ويؤدي هذا الموقع إلى إدماج الفضاء القطبي في صميم منظومات الدفاع الصاروخي، والرصد الفضائي، والسيطرة الجوية بعيدة المدى للقوى الكبرى(Conley, 2025) ، حيث ينسجم هذا المعطى مع التصورات الجيوسياسية الكلاسيكية التي بلورها هالفورد ماكندر في كتابه الموسوم The Geographical Pivot of History 1904و1919 Democratic Ideals and Reality، اذ أُبرزت مركزية المجال الأوراسي ومحيطه الشمالي في تشكيل موازين القوة العالمية (Mackinder, Democratic ideals and reality: A study in the politics of reconstruction, 1919)، تتجسد هذه المركزية في البنى المرتبطة بأنظمة الإنذار المبكر، والدفاع الجوي، والمراقبة الفضائية، التي تمثل ركائز أساسية للأمن الاستراتيجي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. ويسهم تمركز هذه القدرات في تحويل القطب الشمالي إلى عقدة متقدمة في شبكة الردع الدولي، حيث تتكامل المجالات الجوية والبحرية والفضائية ضمن منظومة واحدة لإدارة التهديدات العابرة للأقاليم، بما يرفع من كثافة الحساسية الاستراتيجية للإقليم،ويمنح هذا الامتداد الجغرافي عمقًا استراتيجيًا واسعًا يسمح بتوزيع القدرات العسكرية عبر فضاءات منخفضة الكثافة السكانية ومرتفعة القيمة الأمنية، في تفاعل وثيق مع الأطر القانونية الناظمة للفضاءات البحرية العليا والجرف القاري (Mackinder, 1904).

ويعزز الطابع البحري للإقليم من ثقله الجيوسياسي ضمن إطار الجيوبوليتيك البحري كما صاغه ألفرد ماهان في كتابه The Influence of Sea Power upon History 1890، حيث تمثل البحار القطبية نطاقًا استراتيجيًا لانتشار الغواصات الحاملة للصواريخ الباليستية، وهي عنصر جوهري في منظومات الردع البحري والضربة الثانية. ويوفّر الغطاء الجليدي والعمق البحري بيئة عملياتية عالية التعقيد، تسهم في ضبط حسابات الاستقرار الاستراتيجي في النظام الدولي، من جهة أخرى تسهم التحولات المناخية في توسيع نطاق الوصول العسكري واللوجستي إلى الفضاء القطبي(Mahan, 1890) ، ما يفتح المجال أمام تموضع استراتيجي طويل الأمد في الإقليم. ويأخذ هذا التحول بعدًا تفسيريًا ضمن إطار الواقعية الهجومية كما بلورها جون ميرشايمر في كتابه2001 The Tragedy of Great Power Politics ، حيث يُفهم السلوك الدولي من خلال منطق تعظيم القوة في البيئات الجغرافية ذات القيمة الاستراتيجية المرتفعة ضمن نظام تنافسي مفتوح، وتتلاقى هذه الرؤية مع التحليلات الجيوسياسية

المعاصرة، ولا سيما أعمال تيم مارشال في كتابه2015 Prisoners of Geography ، التي تؤكد الدور البنيوي للجغرافيا في توجيه الخيارات الاستراتيجية طويلة الأمد (Mearsheimer, 2014).

ثانياً: الأهمية الجيوسياسية لجزيرة غرينلاند في المنظور الفكري: تحتل جزيرة غرينلاند– وهي إقليم تابع سيادياً لمملكة الدنمارك– موقعًا متقدماً مهماً في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة نتيجة تموضعها عند تقاطع الفضاءات الجوية والبحرية في شمال الأطلسي والامتداد القطبي (شاكر، 2022)، الأمر الذي منحها دورًا مركزيًا في الحسابات الاستراتيجية المرتبطة بالقوة والردع والأمن الشامل. ويُنظر إلى الجزيرة ضمن المنظور الواقعي لأنها تشكل عقدة مكانية عليا تؤثر في توزيع النفوذ العسكري وإدارة التوازنات في البيئات ذات الحساسية الاستراتيجية المرتفعة. تستمد غرينلاند قيمتها الجيوسياسية من موقعها الوسيط بين الكتل القارية الكبرى، حيث تؤدي وظيفة تنظيمية في المجال الجوي العابر للمحيطات، ولا سيما فيما يتعلق بالمسارات العسكرية بعيدة المدى ومنظومات الرصد والإنذار المبكر. ويمنح هذا الموقع قدرة مباشرة على التأثير في زمن الاستجابة الاستراتيجية وإدارة المخاطر المرتبطة بالتهديدات العابرة للأقاليم، ضمن بيئة تتسم بتعقيد الحسابات الأمنية وارتفاع كلفة الخطأ الاستراتيجي (Brady, 2017).

ينسجم هذا الدور مع ما طرحه كولين غراي في كتابه The Geopolitics of Super Power (Gray, 1988)، وكتاب Modern Strategyعام 1999، حيث أكد أن الفضاءات الواقعة ضمن العروض العليا تشكل عنصرًا مركزيًا في الاستراتيجية المعاصرة، لارتباطها الوثيق بمعادلات الردع النووي والسيطرة الجوية والبحرية بعيدة المدى. وضمن هذا الإطار، تحتل الجزيرة موقعاً مهماً في تثبيت جيوسياسية في البنية الاستراتيجية لشمال الأطلسي والفضاء القطبي، بينما تتعزز مكانة الجزيرة ضمن منظومات الأمن الاستراتيجي من خلال دورها في شبكات الرصد الصاروخي والمراقبة الفضائية، اذ يسمح موقعها المتقدم بتكامل القدرات الجوية والفضائية ضمن منظومة عملياتية واحدة لإدارة التهديدات ذات الامتداد العابر للمجالات. ويضفي هذا التكامل على الجزيرة وزنًا خاصًا في ضبط الاستقرار الاستراتيجي وتنظيم توازن الردع في الفضاءات العليا(Gray C. S., 1999) .

كما يتعمق ثقل غرينلاند الجيوسياسي في إطار الجيوبوليتيك البحري كما صاغه ألفرد ماهان في كتابه The Influence of Sea Power upon Historyعام 1890، إذ تمثل الجزيرة نقطة ارتكاز عليا في التحكم بالعمق البحري لشمال الأطلسي، بما يؤثر في حسابات الانتشار البحري والغواصاتي طويلة الأمد. ويمنح التفاعل بين العمق البحري والبيئة القطبية القاسية بعدًا عملياتيًا عالي التعقيد، يرفع من مستوى عدم اليقين الاستراتيجي في التخطيط العسكري (Mahan, 1890). وتندرج غرينلاند ضمن هذا المنظور كفضاء جيوسياسي تتكثف فيه اعتبارات البقاء، والتموضع طويل الأمد، وإدارة التفوق النسبي، حيث تدعم هذه القراءة التحليلات الجيوسياسية المعاصرة التي قدمها روبرت د. كابلان في كتابه The Revenge of Geography عام 2012، حيث أُعيد التأكيد على الدور البنيوي للجغرافيا في توجيه الخيارات الاستراتيجية، ولا سيما في المناطق التي اكتسبت أهمية متجددة بفعل التحولات التكنولوجية والبيئية(Kaplan, 2012) .

كما تتكامل هذه الرؤية مع ما طرحه هيو ستراشان في كتابه The Direction of War عام 2013، الذي ركّز على أهمية الفضاءات البعيدة في إدارة الزمن الاستراتيجي والتحكم بإيقاع الصراع في الحروب الحديثة. في ضوء هذه المعطيات، صارت جزيرة غرينلاند فضاءً جيوسياسيًا مركزيًا في تنظيم التوازنات الأمنية العابرة للأقاليم، حيث تتحدد عبر موقعها ديناميات السيطرة الجوية والبحرية، واستقرار الردع، واتجاهات التنافس في شمال الأطلسي والفضاء القطبي(Strachan, 2013) .

المبحث الثاني :الاهمية الجيواقتصادية للقطب الشمالي وجزيرة غرينلاند

يمثل البعد الجيواقتصادي أحد المفاتيح التحليلية الأساسية لفهم التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي في مرحلة إعادة توزيع الثروة والقدرة الاقتصادية (شاكر، الجيواقتصاد وتحولات القوة في النظام الدولي، 2023). وفي هذا السياق، يبرز القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند كمنطقتين منفصلتين من حيث الأهمية الجيواقتصادية يمتلكان كتلة موردية استراتيجية قادرة على

التأثير في أسواق الطاقة والمعادن وسلاسل الإمداد العالمية. ويسعى هذا المطلب إلى تحليل الأهمية الجيواقتصادية للإقليمين من منظور التسابق الدولي الذي يربط الموارد الطبيعية بأنماط الاستثمار، واستراتيجيات الاعتماد المتبادل، وإعادة تشكيل مراكز الثقل الاقتصادي الدولي(Development, 2021) .

اولاً : الأهمية الجيواقتصادية للقطب الشمالي: بسبب التحولات الطاقوية الكبرى، صارت منطقة اقليم القطب الشمالي في المرحلة الراهنة احدى اهم الأقاليم الأكثر تأثيرًا في التحولات العميقة للاقتصاد السياسي الدولي، وذلك بسبب اندماجه المتزايد في معادلات القوة، وتحوّلات أسواق الطاقة، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية. وتكشف التطورات الجارية أن الإقليم القطبي أصبح مكوّنًا بنيويًا في إعادة توزيع الثروة والقدرة الاقتصادية ضمن النظام الدولي، مع ما يحمله ذلك من تداعيات مباشرة على توازناته واستقراره طويل الأمد (Agency, 2023).

تكتسب الأهمية الجيواقتصادية للقطب الشمالي وزنًا بنيويًا متصاعدًا في النظام الدولي المعاصر، نتيجة تمركز كتل واسعة من الموارد الطاقوية غير المطوّرة ضمن إقليم واحد قابل للاندماج التدريجي في الدورة الاقتصادية العالمية (Survey, 2008) . وتشير أحدث التقديرات الجيولوجية المعتمدة إلى أن القطب الشمالي، مع استبعاد الأحواض المرتبطة بغرينلاند، يختزن ما بين 75 و80 مليار برميل من النفط غير المكتشف، ونحو 1,4 ألف تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، إضافة إلى ما يقارب 36 مليار برميل من سوائل الغاز الطبيعي، وهي كميات تمثل قرابة خُمس الموارد الهيدروكربونية غير المكتشفة عالميًا. وتمنح هذه الكتلة المواردية الإقليم القطبي قدرة كامنة على التأثير في البنية العميقة لأسواق الطاقة العالمية، وفي أنماط الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الصناعية، وفي استراتيجيات التخزين والاستثمار بعيدة المدى (الجوهري، 2024).

ضمن هذا الإطار، يندمج القطب الشمالي في صراع جيواقتصادي كبير، حيث تشمل رغبات السيطرة على الموارد المستقبلية أهمية كبيرة تندرج ضمن أسبقية الوصول إليها، والتحكم في شروط استثمارها ونقلها. وتُسهم هذه الديناميات في إعادة توزيع القوة الاقتصادية النسبية داخل النظام الدولي، عبر تعزيز عناصر الاستقلال الاستراتيجي، ورفع القدرة على الصمود في أوقات الأزمات، وتكريس الطاقة كأداة تأثير بنيوية في إدارة التفاعلات الدولية. وبذلك، يغدو القطب الشمالي أحد المحاور الجيواقتصادية القادرة على إعادة تشكيل ملامح مستقبل النظام الدولي في المدى الطويل(Blackwill, 2016) .

ولا يقتصر البعد الجيواقتصادي للقطب الشمالي على الطاقة الأحفورية، بل يمتد إلى الثروات المعدنية ذات القيمة العالية في الاقتصاد العالمي المعاصر (عبدالله، 2025). إذ تكشف بيانات الاستكشاف الجيولوجي الحديثة عن وجود احتياطيات معتبرة من النيكل، والكوبالت، والبلاتين، والبالاديوم، إضافة إلى نسب مرتفعة من العناصر الأرضية النادرة الضرورية للصناعات التكنولوجية المتقدمة، والطاقات المتجددة، والتطبيقات العسكرية الدقيقة. وتشير التقديرات المنشورة بعد عام 2024 إلى أن بعض مناطق الإقليم تحتوي على ما يقارب 76% من احتياطيات العناصر الأرضية النادرة غير المطوّرة ضمن نطاقات جيولوجية محددة، ما يمنح القطب الشمالي موقعًا متقدمًا في مستقبل الاقتصاد الرقمي وسلاسل القيمة الصناعية عالية التقنية (Agency, Critical minerals market review 2024, 2024a).

وتتعاظم القيمة الجيواقتصادية لهذه الموارد بفعل التحولات المناخية التي أسهمت في إطالة مواسم الوصول والاستكشاف والنقل، ورفعت من الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستخراجية والبنى اللوجستية في البيئات القطبية (السلام، 2024). ويقود هذا المسار إلى إدماج القطب الشمالي بصورة متزايدة في شبكات الإنتاج العالمية، مع ما يرافق ذلك من استثمارات طويلة الأمد في الموانئ العميقة، والبنى التحتية للطاقة، وأنظمة النقل العابرة للأقاليم، حيث تكشف هذه التطورات عن انتقال التنافس حول القطب الشمالي إلى مستوى جيواقتصادي بنيوي، يتصل بالتحكم في شروط الوصول إلى الموارد، وأنماط استثمارها، وآليات إدماجها في الأسواق العالمية. ويؤدي هذا المسار إلى إدخال الإقليم في قلب التفاعلات الكبرى للاقتصاد السياسي الدولي في ضوء ذلك، بات

واضحاً ان اقليم القطب الشمالي هو أحد الأقاليم القادرة على التأثير العميق في مستقبل النظام الدولي، عبر دوره في إعادة توزيع عناصر القوة الاقتصادية، وتشكيل أنماط الاعتماد المتبادل، وبلورة توازنات جديدة بين مراكز الإنتاج والاستهلاك. وتكشف الأهمية الجيواقتصادية للإقليم عن تحوّل متدرج في مركز الثقل العالمي نحو فضاءات كانت خارج الحسابات الاقتصادية التقليدية، بما يؤشر إلى مرحلة جديدة في تطور الجيوبوليتيك الاقتصادي العالمي خلال العقود المقبلة (Council, 2021).

ثانياً: الأهمية الجيواقتصادية لجزيرة غرينلاند: تتبوأ جزيرة غرينلاند موقعًا متقدمًا في حقل الدراسات الجيواقتصادية الدولية كونها إقليمًا واسع المساحة، منخفض الكثافة السكانية، عالي التركّز من حيث الموارد الطبيعية الاستراتيجية، وقابلًا للاندماج المتدرج في سلاسل القيمة العالمية خلال العقود المقبلة (العاني، 2023)، وتمتد مساحة الجزيرة إلى نحو 2.16 مليون كيلومتر مربع، يغطي الجليد قرابة 80 في المئة من مساحتها، في مقابل عدد سكان يقارب 56 ألف نسمة، وهو اختلال بنيوي يمنح الموارد الطبيعية دورًا حاسمًا في تحديد موقعها الاقتصادي داخل النظام الدولي (Greenland, 2023).

ترتكز الأهمية الجيواقتصادية لغرينلاند على قاعدة معدنية ذات قيمة استراتيجية متصاعدة، حيث تُصنّف ضمن أكثر الأقاليم الواعدة عالميًا في مجال المعادن الحرجة، وتشير التقديرات الجيولوجية الحديثة إلى امتلاك الجزيرة احتياطيات معتبرة من العناصر الأرضية النادرة، ولا سيما النيوديميوم والديسبروسيوم والبراسيوديميوم، وهي عناصر تدخل بصورة مباشرة في الصناعات المرتبطة بالتحول الطاقوي، والتقنيات الرقمية المتقدمة، والأنظمة العسكرية عالية الدقة (السلام، 2024)، فضلاً عن تقديرات أخرى تشير الى وجود ما يقارب 7% من المياه العذبة في العالم على شكل جبال جليدية. وتُظهر بيانات منشورة بعد عام 2024 أن غرينلاند تحتوي على ما يقارب 25 إلى 30 في المئة من الموارد العالمية غير المستثمرة لبعض فئات العناصر الأرضية النادرة الثقيلة، وهي الفئة الأعلى قيمة وتأثيرًا في الأسواق الدولية (Commission, 2024). كذلك تتسع القاعدة الموردية للجزيرة لتشمل احتياطيات واعدة من الزنك والرصاص والحديد والتيتانيوم واليورانيوم، إضافة إلى معادن تدخل في سلاسل إنتاج البطاريات وتقنيات التخزين الطاقوي. وتمنح هذه التركيبة المعدنية غرينلاند موقعًا متقدمًا ضمن المكانة الجيواقتصادية العالمية، خاصة في ظل تصاعد الطلب على المعادن المرتبطة بالتحول الصناعي منخفض الكربون، وازدياد حساسية سلاسل الإمداد العالمية تجاه تركّز مصادر التوريد (الخطيب، 2023). وتتفاعل هذه الإمكانات على مستوى الموارد مع تحولات هيكلية في البيئة الاقتصادية للجزيرة، حيث أسهمت التغيرات المناخية في توسيع نطاق الوصول إلى المناطق الساحلية والداخلية، ورفعت الجدوى الاقتصادية لمشروعات التعدين والبنى اللوجستية الداعمة لها. ويقود هذا المسار إلى إدماج تدريجي لغرينلاند في شبكات الاستثمار العابرة للحدود، خاصة في مجالات التعدين، والموانئ المتخصصة، والطاقة المساندة للأنشطة الاستخراجية، ضمن نموذج تنموي يرتكز على الموارد عالية القيمة والكثافة الرأسمالية (Development, Global material resources outlook to 2060: Policy scenarios, 2022). وعلى مستوى النظام الدولي، تتجاوز الأهمية الجيواقتصادية لغرينلاند حجم اقتصادها المحلي، لتؤدي دورًا مؤثرًا في تشكيل توازنات العرض العالمية للمعادن الحرجة وفي تقليص مواطن الهشاشة البنيوية في سلاسل الإمداد الصناعية ذات الطابع الاستراتيجي. وتُسهم هذه المكانة في رفع الوزن النسبي للجزيرة داخل الحسابات الاقتصادية طويلة الأمد، خاصة في ظل التحول المتسارع نحو أنماط إنتاج تعتمد بصورة متزايدة على المعادن النادرة والتقنيات المتقدمة، في ضوء ذلك، اصبحت أهمية جزيرة غرينلاند مؤثرة جداً كإقليم جيواقتصادي نوعي، تتحدد أهميته بقدرته على التأثير في أسواق المعادن الاستراتيجية الكبرى، وفي توزيع عناصر القوة الاقتصادية العالمية غير التقليدية داخل النظام الدولي ومستقبل هيكليته وإعادة تشكيل ملامح التوازن الاقتصادي العالمي خلال المرحلة المقبلة (Commission, Critical raw materials act: Securing the EU's supply of strategic minerals, 2023).

المبحث الثالث :القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في الادراك الاستراتيجي الامريكي

تحتل منطقتا القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند موقعًا مركزيًا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والبنية العملياتية للأمن القومي الأميركي نتيجةً لاندماجهما المباشر في منظومات الردع النووي، والدفاع الجوي–الفضائي، والسيطرة البحرية على مستوى ممرات النقل والتجارة بعيدة المدى فضلاً عن مكانة هذه الجغرافية لما تحتويه من المعادن النادرة المرتبطة بتحولات الطاقة العالمية (الشمري، 2024). ويظهر هذا الإدراك في الانتشار العسكري الأميركي في العروض العليا، وفي الترتيبات المؤسسية العابرة للتحالفات، وفي الخطاب الرئاسي الأميركي المتجدد حول مستقبل النفوذ والسيادة في الإقليم القطبي. يعتمد هذا الطرح على مقاربة جيواستراتيجية تفسيرية تمزج بين تحليل وثيقة الأمن القومي الأميركي الصادرة عام 2025، واستراتيجيات وزارة الحرب الأميركية للأعوام 2024–2025–2026 وبين الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة في الجيوبوليتيك والاستراتيجية الكبرى، نهدف الى تفكيك موقع القطب الشمالي وغرينلاند في المدرك المؤسسي الأميركي لإدارة التنافس بين القوى الكبرى في مرحلة ما بعد 2025 (Service, 2025).

اولاً: الأسس النظرية لأهمية القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في العقل الاستراتيجي الأمريكي: يتأسس التفكير الاستراتيجي الأميركي تجاه القطب الشمالي وغرينلاند على منظومة نظرية تجمع بين الجيوبوليتيك الكلاسيكي، والاستراتيجية البحرية، ومقاربات المجال الحيوي، حيث يستعير الفكر الاستراتيجي الامريكي هذا التصور من اطروحات المفكر الاستراتيجي البريطاني هالفورد ماكندر في كتابه The Geographical Pivot of History الصادرة عام 1904، الذي عالج فيه المجال الشمالي كنقطة تحكم عليا في التوازن العالم (Mackinder, The geographical pivot of history, 1904)، إلى جانب أفكار نيكولاس سبايكمان المنشورة في كتابه المنشور عام 1942 America's Strategy in World Politics حول السيطرة على الهوامش الاستراتيجية كمفتاح القوة العالمية(Spykman, 1942) ، كما يُستعاد إرث الضابط الأمريكي والمفكر الاستراتيجي ألفرد ماهان في كتابه The Influence of Sea Power upon History الصادر عام 1890 ضمن سياق معاصر، حيث تتجسد القوة البحرية في الانتشار الصامت للغواصات النووية، وتأمين الممرات القطبية كشرايين مستقبلية للطاقة والتجارة العالمية(Mahan, 1890) ، ويتعزز هذا المنطق مع أطروحات جون ميرشايمر في The Tragedy of Great Power Politics الصادر عام 2001، التي تركز على تعظيم النفوذ في المناطق ذات العائد الاستراتيجي المرتفع في ظل تنافس القوى الكبرى(Mearsheimer, 2014) ، بنفس الوقت تتلاقى هذه المقاربات مع تحليلات معاصرة قدمها روبرت د. كابلان في The Revenge of Geography الصادر عام 2012 (Kaplan, 2012)، وتيم مارشال في Prisoners of Geography الصادر عام 2015، حيث تُقدَّم مصطلح "العروض العليا" كمجالات تتشكل فيها اوزان النفوذ العالمي، وتدار من خلالها ديناميات الصراع والتوازن في القرن الحادي والعشرين (Marshall, 2015) .

ثانياً: ابعاد الانتشار العسكري الأمريكي في القطب الشمالي وجزيرة غريلاند: تمثل قاعدة بيتوفيك الفضائية في شمال غرينلاند، المعروفة سابقًا باسم قاعدة ثول الجوية، الركيزة الأهم للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وتؤدي هذه القاعدة دورًا محوريًا في تشغيل منظومات الإنذار المبكر للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ومراقبة الفضاء الخارجي، وتتبع المسارات القطبية للصواريخ النووية منذ مرحلة الإطلاق الأولى، بما يقلص الفاصل الزمني للإنذار المبكر بين مراكز الإطلاق ومراكز القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة بمدة إضافية تتجاوز 10 دقائق (العنزي، 2023)، كما تشكل القاعدة نقطة ارتكاز عملياتية تربط القيادة الشمالية الأميركية بمنظومات الدفاع الصاروخي متعددة الطبقات في سياق ما يعرف بمركزية العروض العليا في معادلات الردع النووي المعاصر (Defense, 2024) .

في هذا الإطار، تعتمد الولايات المتحدة على أسطول غواصات نووية يُقدَّر بنحو 68 غواصة من فئتي الغواصات الهجومية وغواصات الصواريخ الباليستية، تُنفَّذ عبرها دوريات ردع ومراقبة منتظمة في شمال الأطلسي والمجالات القريبة من القطب الشمالي،

بما في ذلك الممرات المحيطة بغرينلاند. وعلى الرغم من الطابع السري لانتشار هذه الغواصات، فإن انتظام العمليات الأميركية في العروض العليا يعكس إدراكًا واضحًا لأهمية العمق البحري القطبي في معادلات الردع الاستراتيجي وحماية خطوط الاتصال الأطلسية (Service, Navy nuclear-powered submarines: Background and issues for Congress, 2023).

ويمتد الحضور الأميركي في القطب الشمالي إلى شبكات قواعد ومنشآت دعم في ألاسكا والمجالات البحرية القطبية، حيث تُستخدم هذه البنية لتعزيز عمليات الغواصات النووية الاستراتيجية، وتأمين حرية العبور عبر الممرات القطبية الشمالية، وضمان استمرارية التفوق البحري الأميركي في بيئة تشهد تصاعد النشاط العسكري الروسي منذ عام 2014، وتزايد الانخراط الصيني في الشؤون القطبية لاسيما الاقتصادية منذ إعلان الصين نفسها "دولة قريبة من القطب الشمالي" عام 2018 (Organization, 2022).

من جانب آخر، تتضاعف أهمية جزيرة غرينلاند في الحسابات العسكرية الأميركية في عقيدة الرئيس دونالد ترامب في وثيقة الامن القومي لعام 2025 في ضوء التحولات البنيوية في النظام الدولي حيث قالها الرئيس ترامب في مرات عديدة "ان غرينلاند مهمة في امننا القومي، نريد غرينلاند"، حيث يُنظر إلى هذا الإقليم التابع لمملكة الدنمارك كفضاء يعيد تقديم نظرية الردع العسكري والاستقرار الاستراتيجي في مرحلة تتسم بتآكل آليات الضبط التقليدية، وتزايد الاعتماد على منظومات الإنذار المبكر الفضائي، وتقليص المسافات الزمنية والجغرافية بين مسارح الإطلاق الصواريخ النووية ومراكز القيادة السياسية والعسكرية (States, 2025).

لهذا تكتسب رؤى الرئيس الأميركي دونالد ترامب دلالة استراتيجية خاصة، إذ أكد خلال ولايته 2025–2029 أن غرينلاند تشكل عنصرًا حاسمًا في أمن الولايات المتحدة منذ عام 2025، بالنظر إلى موقعها الجغرافي، ومواردها المعدنية والمعادن النادرة، ودورها في منظومات الدفاع الصاروخي والإنذار المبكر، لهذا نلاحظ ان هناك ادراك جديد لأهمية هذه المساحة في عقيدة الرئيس ترامب قائم على أساس تطوير القدرات البحرية العاملة في القطب الشمالي وغرينلاند على مستوى العمل البحري في الجليد، حيث تواجه الولايات المتحدة فجوة نسبية مقارنة بروسيا، إذ تمتلك حاليًا نحو ثلاث كاسحات جليد عاملة فقط، ما دفع ترامب إلى إطلاق برامج طويلة الأمد لبناء وتعزيز أسطول كاسحات جليد جديدة، مع خطط لامتلاك ما يصل إلى 10–11 كاسحة جليد إضافية خلال العقد المقبل، في محاولة لتعزيز حرية الملاحة، وضمان الوصول المستدام إلى الممرات القطبية، وتقليص الاعتماد على البنية التحتية لحلفاء أو منافسين (Service, Coast Guard polar security cutters and icebreaker capacity, 2024).

على المستوى المؤسسي، تشكل الأطر الأطلسية رافعة تنظيمية للحضور الأميركي في الإقليم القطبي، عبر تنسيق التخطيط الدفاعي، وتكثيف المناورات في العروض العليا منذ عام 2018، ومواءمة البنى العسكرية للحلف مع المتطلبات العملياتية الجديدة للقتال في البيئات القطبية. ويسهم هذا التداخل في إدماج القطب الشمالي ضمن الفضاء الأمني الغربي الموسع لحلف شمال الاطلسي، بما يعكس أولوية أميركية لاحتواء التمدد الروسي والصيني ضمن نطاق جغرافي حاسم. ان توجه حلف شمال الأطلسي نحو غرينلاند لمنع السيطرة الامريكية عليها بالقوة سيدفع حلف شمال الاطلسي والدول في داخل الحلف لرفع سقف الانفاق على تأمين غرينلاند والقطب الشمالي لاحتواء التمدد الروسي الصيني لكي لا يبقى مبرراً للولايات المتحدة لكي تفرض امراً واقعاً عسكرياً وتبتلع جغرافية غرينلاند بحجج الامن القومي الأمريكي واحتواء الروس والصينيين، وهذا ما تم تأكيده في قمة ميونخ للأمن عام 2026 (Conference, 2026).

ثالثاً: القطب الشمالي وغرينلاند في النظرة الاستراتيجية الامريكية الشاملة : تواكب هذه الأبعاد العسكرية حركة استثمارية متنامية تقودها شركات أميركية وغربية في مجالات الطاقة، والتعدين، والبنى التحتية القطبية (الحربي، 2024). وتشير تقديرات صادرة بين عامي 2020 و2024و2025 عن مؤسسات طاقة ومجالس تنمية قطبية إلى أن حجم الاستثمارات المخطط لها في مشاريع

الطاقة والمعادن والبنية التحتية في غرينلاند والمجالات القطبية يتقاطع مع نطاق يتراوح بين 15 و25 مليار دولار، تشمل دراسات الموارد الهيدروكربونية، واستكشاف المعادن النادرة، وتطوير الموانئ العميقة، وشبكات الاتصالات عالية التحمل، 80% من هذه الاستثمارات ستكون أمريكية خالصة، ويجري هذا النشاط في سياق يعكس ترابطًا متزايدًا بين حركة رأس المال والأهداف الجيوستراتيجية الأميركية طويلة الأمد. وفي ضوء التأصيل النظري والمؤسسي الذي سبق، تتجه الولايات المتحدة إلى تعميق حضورها العسكري والتجاري في القطب الشمالي وغرينلاند عبر توسيع القواعد والمنشآت منذ عام 2025، وزيادة وتيرة الانتشار البحري والجوي، ودعم الصناعات الاستخراجية، وتأمين الممرات البحرية القطبية، وربط الاستثمار الخاص بالأهداف الاستراتيجية. وكخلاصة استراتيجية لكل ما تقدم، يمكن القول ان القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في المدرك الاستراتيجي الأميركي تشكل أهمية على مختلف الابعاد والمستويات(Council A. E., 2024) .

1. على مستوى النظام الدولي: تُدرج الولايات المتحدة القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند ضمن أدوات إعادة تنظيم النظام الدولي في مرحلته الانتقالية، حيث تمثل هذه المناطق فضاءً يسمح بإعادة ضبط معادلات الردع، والتحكم في مسارات الطاقة والتجارة المستقبلية، وتأمين التفوق الجيوستراتيجي والهيمنة التي تريد الولايات المتحدة إعادة تثبيتها كحقيقة واقعية في بيئة تتسم بتآكل الضبط المؤسسي وتزايد الطابع الصفري للتنافس بين القوى الكبرى. ومن هذا المنظور، تتحول الجغرافيا القطبية إلى أحد أعمدة الحفاظ على القيادة الأميركية في نظام دولي (States, 2025).
2. على مستوى مواجهة روسيا: يمثل القطب الشمالي بالنسبة للولايات المتحدة المجال الأكثر حساسية في معادلة الردع النووي مع روسيا نظرًا لتمركز الجزء الأكبر من القدرات النووية البحرية الروسية ومسارات الصواريخ العابرة للقارات عبر العروض العليا. ويتيح التمركز الأميركي في غرينلاند والقطب الشمالي تقليص عمق الردع الروسي، وتعزيز القدرة على الرصد النووي المبكر، وضبط حرية الحركة البحرية الروسية، بما يعيد تقديم ميزان الاستقرار الاستراتيجي العالمي بين الطرفين ضمن نطاق جغرافي بالغ الحساسية (Defense, 2024).
3. على مستوى احتواء الصعود الصيني: تنظر الولايات المتحدة إلى الانخراط الصيني المتزايد في القطب الشمالي كامتداد مباشر لاستراتيجية الصين في كسر القيود الجغرافية التقليدية، والوصول إلى مسارح نفوذ جديدة خارج شرق آسيا، ومن هذا المنطلق، تكتسب غرينلاند أهمية خاصة كحلقة فصل استراتيجية تحول دون تحول الحضور الاقتصادي الصيني في الإقليم القطبي إلى نفوذ جيوسياسي أو عسكري طويل الأمد، بما يحافظ على احتكار غربي لمسارات السيطرة في العروض العليا (China, 2018).
4. على مستوى إعادة توصيف المجال الحيوي الأميركي: توضح المقاربة الأميركية تجاه القطب الشمالي وغرينلاند انتقالًا كبيراً من فكرة الدفاع عن المجال الحيوي إلى توسيعه في اتجاه الفضاءات العليا، حيث تندمج الجغرافيا القطبية في عمق استراتيجية الامن القومي وهذا واضح في وثيقة 2025 واستراتيجية وزارة الحرب، حيث تتحول إلى مجال متقدم لإدارة الردع وتأمين الموارد والتحكم في مفاصل التوازن الدولي ، ويؤسس هذا التوجه لمسار طويل الأمد يعيد إدراج الجغرافيا ضمن مفردات الامن القومي والتهديدات ما فوق القومية في القرن الحادي والعشرين (Service, The Arctic in U.S. national security: Strategic competition and domain expansion, 2025).

المبحث الرابع :القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في الادراك الاستراتيجي الروسي

يشكّل القطب الشمالي أحد المرتكزات البنيوية في التفكير الاستراتيجي الروسي، باعتباره الامتداد الأعلى للأمن القومي، وأحد الأعمدة التاريخية لبناء القوة، والردع النووي، والتموضع الدولي في النظام العالمي. وترتبط هذه المركزية بإدراك روسي مفاده أن السيطرة الفعلية على الساحل القطبي الروسي والتحكم المستدام به تمهّد لانطلاق مباشر نحو إدارة والتأثير في جزء واسع من

الفضاء القطبي الواقع خارج نطاق السيادة الوطنية المباشرة، ضمن مساحة الإدارة الدولية المتنازع عليها، بما يفتح المجال أمام التدافع الاستراتيجي مع القوى الأخرى على ترتيبات النفوذ والحوكمة القطبية، بما في ذلك المناطق المتصلة بالفضاء القطبي–الأطلسي (العناني، 2023). وفي هذا السياق، تحضر جزيرة غرينلاند في المدرك الروسي كونها عنصر مؤثر ضمن معادلات التوازن والاحتكاك غير المباشر مع الولايات المتحدة وحلفائها، من دون أن ترقى إلى مرتبة المركزية التي يحتلها القطب الشمالي ذاته أو المساحات القطبية الدولية المفتوحة، لكنها تبقى جزءًا من البيئة الاستراتيجية الأوسع للصراع والتسابق والتي تُدار على أساسها حسابات الردع والانتشار والتوازن في العروض العليا، كون روسيا تمتلك أطول ساحل قطبي في العالم، يمتد لأكثر من 24 ألف كيلومتر على المحيط المتجمد الشمالي، وهو ما يمنحها عمقًا جغرافيًا فريدًا يحوّل الإقليم القطبي إلى مجال حيوي متقدم في الحسابات الأمنية والعسكرية الروسية دون الحاجة الملحة للتواجد بقوة في جزيرة غرينلاند. ويُعزَّز هذا الامتداد الجغرافي بامتلاك روسيا شبكة واسعة من الموانئ والمنشآت الساحلية في الإقليم القطبي، إذ تضم منطقة القطب الشمالي الروسي نحو 20 ميناءً ومرفأً قطبيًا، تتوزع بين موانئ تجارية استراتيجية مثل مورمانسك وأرخانغيلسك، ومرافئ دعم عسكري ولوجستي مرتبطة مباشرة بأسطول الشمال الروسي وبطريق بحر الشمال. وتشكّل هذه الموانئ عنصرًا حاسمًا في ضمان حرية الحركة البحرية، وتأمين الردع النووي البحري، وتعزيز القدرة الروسية على العمل المستدام في البيئات القطبية القاسية (Federation, 2020).

أولًا: الأسس النظرية لأهمية القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في العقل الاستراتيجي الروسي: تستند النظرة الفكرية الروسية إلى القطب الشمالي إلى تقليد فلسفي عميق في الجيوبوليتيك القاري الروسي، يرى الجغرافيا الشمالية مجالًا حاسمًا لبقاء الدولة الكبرى واستمرارية قوتها، وقد تبلور هذا التصور مبكرًا في أعمال الجغرافيين والعسكريين الروس منذ أواخر القرن التاسع عشر، ثم أُعيد إنتاجه ضمن المدارس الاستراتيجية الروسية المعاصرة. ويبرز في هذا السياق إرث بيوتر سافيتسكي، أحد منظّري المدرسة الأوراسية، الذي طرح في عشرينيات القرن العشرين رؤية تعتبر المجال الشمالي جزءًا من العمق الحيوي للدولة الروسية، ومصدرًا لإعادة توزيع القوة في مواجهة القوى البحرية، مع تأكيده أن التحكم في الفضاءات القاسية والمغلقة يمنح الدولة قدرة استراتيجية طويلة الأمد تتجاوز منطق السيطرة التجارية قصيرة الأجل(Savitsky, 1934) . كما تُستحضر أعمال ألكسندر دوغين، ولا سيما كتابه أسس الجيوبوليتيك الصادر عام 1997، الذي قدّم فيه القطب الشمالي كأحد مسارح الصراع الجيوبوليتيكي بين القوى القارية والقوى البحرية، وربطه مباشرة بمعادلات الردع والطاقة والسيطرة على الممرات الاستراتيجية(Dugin, 1997) .

ومن جانب آخر، يرتكز التفكير الروسي حول القطب الشمالي أيضًا على المدرسة البحرية الاستراتيجية، التي ترى البحار المغلقة والعروض العليا أدوات سيطرة استراتيجية موازية للبحار المفتوحة. وقد أسهم هذا الاتجاه في ترسيخ القطب الشمالي كحيّز مركزي في العقيدة البحرية الروسية، ويظهر ذلك بوضوح في كتابات سيرغي غورشكوف، القائد التاريخي للبحرية السوفييتية، الذي أكّد في كتابه قوة البحر للدولة الصادر عام 1976 أن البحار الشمالية تمنح الدولة قدرة ردع استراتيجية مستقلة، خصوصًا في ظل الانتشار النووي البحري، وقد شكّلت أطروحاته الأساس المفاهيمي لتمركز الغواصات النووية الروسية في البحار القطبية. (Gorshkov, 1976)

انتقلت هذه الأسس الفكرية من حقل التنظير إلى حيز الوثائق الرسمية منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إذ صنّفت استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2015 (Federation, National security strategy of the Russian Federation, 2015)، والمحدّثة في 2021، القطب الشمالي منطقة أولوية سيادية عليا، مع ربط مباشر بين أمن الإقليم القطبي وأمن الطاقة والاقتصاد والردع النووي. كما حدّدت سياسة الدولة الروسية في القطب الشمالي حتى عام 2035 الصادرة عام 2020 (Federation, Basic principles of the state policy of the Russian Federation in the Arctic for the period up to 2035, 2020)، والمحدّثة في 2023 الإقليم القطبي إطارًا متكاملًا يجمع الأمن والتنمية والسيطرة على الممرات

البحرية، مع تأكيد السيادة الروسية على طريق بحر الشمال باعتباره ممرًا وطنيًا استراتيجيًا (Federation, Strategy for the development of the Arctic zone of the Russian Federation and ensuring national security up to 2035 (updated version, 2023)، وأدرجت العقيدة العسكرية الروسية منذ عام 2014 القطب الشمالي ضمن مسارح العمليات ذات الأهمية المتزايدة، مع تركيز خاص على حماية البنية التحتية النووية والقواعد البحرية ومنشآت الإنذار المبكر، ضمن تصور عملياتي يربط القوات البرية والبحرية والجوية والفضائية في بيئة واحدة (Federation, Military doctrine of the Russian Federation, 2014).

وتُعد العقيدة البحرية الروسية لعام 2022 الإطار الأكثر وضوحًا لدمج القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في مشروع القوة الروسية، إذ صنّفت الإقليم القطبي أولوية بحرية مطلقة، وربطت طريق بحر الشمال مباشرة بمشاريع الممرات الدولية والطاقة والتجارة(Federation, Maritime doctrine of the Russian Federation, 2022) ، ويجري التعامل مع هذا الطريق باعتباره ممرًا استراتيجيًا خاضعًا لتنظيم وسيطرة روسية، ومدعومًا ببنية تحتية عسكرية ولوجستية تؤمّن المصالح الاقتصادية والأمنية في آن واحد. وتندمج هذه الأسس الفكرية والعقائدية في تصور روسي شامل يمنح القطب الشمالي دور الرافعة لإعادة تثبيت الموقع الدولي ضمن نظام عالمي متحوّل. وفي هذا السياق، تحضر غرينلاند في الإدراك الاستراتيجي الروسي حضورًا غير مباشر، حيث يُنظر إليها كعنصر تابع للتوازن القطبي الأطلسي، مرتبطًا بالبنية الدفاعية الأميركية ومنظومات الإنذار المبكر في شمال الأطلسي، من دون أن تمثّل أولوية مستقلة في الحسابات الروسية (Federation, Strategy for the development of the Arctic zone of the Russian Federation and ensuring national security up to 2035 (updated version, 2023).

ثانيًا: المكانة العسكرية للساحل القطبي في الأمن القومي الروسي: يمثل الساحل القطبي الروسي العمود الفقري للحضور العسكري والنووي في العروض العليا، حيث تتركز عليه قواعد الأسطول الشمالي والبنية التحتية للصواريخ البحرية وممرات الحركة الاستراتيجية للغواصات النووية. وتنتشر على هذا الساحل نحو 30 إلى 35 قاعدة ومنشأة عسكرية، مدعومة بشبكة تتجاوز 50 مركز رصد وإنذار مبكر، تشمل رادارات بعيدة المدى ومنظومات إنذار صاروخي، ما يحوّل الإقليم القطبي إلى حزام حماية مباشر للسيادة الروسية. وتُدرج هذه المساحة ضمن العقيدة الأمنية الروسية كمنطقة حيوية لتأمين الضربة الثانية النووية وضبط التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة (Studies, 2023).

وتتمركز النسبة الأعلى من الغواصات النووية الحاملة للصواريخ الباليستية في بحري بارنتس وكارا، حيث يُقدَّر وجود نحو 6 إلى 7 غواصات نووية استراتيجية تعمل في بيئة تتيح الحركة تحت الغطاء الجليدي وتعزز قابلية البقاء والتمويه. ويدعم هذا الانتشار امتلاك روسيا أكبر أسطول كاسحات جليد في العالم، يتجاوز 40 كاسحة، من بينها 7 إلى 8 كاسحات نووية، ما يضمن استمرارية الوصول البحري وحماية مسارات الدوران الاستراتيجي وإدارة الردع بعيد المدى، ويؤدي هذا التمركز المركب إلى ترسيخ القطب الشمالي كأحد الأعمدة البنيوية للاستقرار النووي الروسي في النظام الدولي (Studies, The military balance 2024, 2024) .

ثالثًا: حجم الاستثمارات الروسية في القطب الشمالي ضمن مدركات التسابق الدولي: يتكامل البعد الاقتصادي مع الحضور العسكري الروسي في القطب الشمالي ضمن مقاربة شاملة للأمن القومي، حيث يحتل الإقليم موقعًا محوريًا في استراتيجيات الطاقة وسلاسل الإمداد وإعادة التموضع الروسي في النظام الدولي. وتشير البيانات الرسمية والتقديرات الصادرة بين عامي 2020 و2025 إلى أن إجمالي الاستثمارات الحكومية والخاصة في القطب الشمالي الروسي يتراوح بين 120 و130 مليار دولار، مع توجيه الحصة الأكبر إلى مشاريع الغاز الطبيعي المسال، وتطوير الموانئ القطبية، والبنية التحتية المرتبطة بطريق بحر الشمال، ويجري توظيف هذه الاستثمارات ضمن منطق الاقتصاد السياسي للدولة، حيث تُدار الموارد والبنية التحتية كأدوات قوة مترابطة، لا كقطاعات

إنتاجية منفصلة (Federation, Maritime doctrine of the Russian Federation, 2022) . تضم المنطقة القطبية الواقعة ضمن السيادة الروسية أحد أكبر مخازن الطاقة والمعادن عالميًا، حيث تحتوي على ما يقارب 80% من احتياطيات الغاز الطبيعي الروسي المؤكدة، ونحو 15% من إنتاج النفط الوطني، إضافة إلى نسب مرتفعة من النيكل والبلاتين والبالاديوم والعناصر الأرضية النادرة (Federation, Basic principles of the state policy of the Russian Federation in the Arctic for the period up to 2035, 2020)، وتسهم هذه الموارد بما يراوح بين 20 و25% من الناتج الصناعي الروسي، ما يمنح القطب الشمالي وزنًا بنيويًا في استقرار الاقتصاد الروسي وقدرته على الصمود في بيئة دولية تتسم بتنافس حاد وضغوط هيكلية متزايدة (Federation, Strategy for the development of the Arctic zone of the Russian Federation and ensuring national security up to 2035 (updated version, 2023)، ويقع هذا الثقل ضمن نطاق السيادة الروسية وفق قواعد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة، في مقابل مساحات واسعة من القطب الشمالي تقع خارج السيادة الوطنية المباشرة، وتندرج ضمن المجال القطبي الدولي، وتتحول هذه المساحات إلى ساحات مفتوحة لإدارة التنافس بين القوى الكبرى على الملاحة والموارد وقواعد الحوكمة، حيث تمتلك روسيا، عبر السيطرة الساحلية والبنية التحتية، قدرة متقدمة على التأثير في توازنات هذا الفضاء الدولي (Survey, Circum-Arctic resource appraisal: Estimates of undiscovered oil and gas north of the Arctic Circle, 2008) .

رابعًا: القطب الشمالي وغرينلاند في النظرة الاستراتيجية الروسية الشاملة: في ضوء التأصيل الفكري والعقائدي والمؤسسي الذي سبق، تتجه روسيا إلى ترسيخ حضورها العسكري والاقتصادي في القطب الشمالي عبر تعزيز السيطرة على الساحل القطبي، وتوسيع البنية التحتية العسكرية واللوجستية منذ العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وتكثيف الاستثمار في الطاقة والممرات البحرية القطبية، وربط هذه المسارات بمشروعها الأوسع لإعادة التموضع في النظام الدولي. وكخلاصة استراتيجية لكل ما تقدم، يمكن القول إن القطب الشمالي، مع إدراك محسوب لأهمية غرينلاند ضمن التوازن القطبي–الأطلسي، يحتل مكانة محورية في المدرك الاستراتيجي الروسي على المستويات الآتية (Federation, Basic principles of the state policy of the Russian Federation in the Arctic for the period up to 2035, 2020).

1. على مستوى النظام الدولي: صار واضحاً ان روسيا تتعامل مع القطب الشمالي كأحد الفضاءات القليلة القادرة على إعادة تشكيل توازنات القوة في النظام الدولي المتحوّل عبر الجمع بين السيطرة الجغرافية، والموارد الاستراتيجية، والممرات البحرية البديلة لترسيخ مبدأ التعددية القطبية كواقع حالة فعلي. ويمنح الإقليم القطبي روسيا قدرة على التأثير في معادلات الطاقة والتجارة والحوكمة القطبية، بما يعزز موقعها كقوة مقرِّرة في بيئة دولية تتسم بتآكل الضبط الغربي التقليدي (Laruelle, 2022).
2. على مستوى الصراع مع الولايات المتحدة: يمثل القطب الشمالي المجال الأكثر حساسية في معادلة الردع النووي الروسي–الأميركي، نظرًا لتمركز القدرات النووية البحرية الروسية، ومسارات الصواريخ العابرة للعروض العليا. وتتيح السيطرة الروسية الناجحة والتنموية على الساحل القطبي الوطني وشبكة القواعد المرتبطة به إدارة زمن الإنذار، وتعزيز قابلية بقاء القوة النووية، وضبط التوازن الاستراتيجي في مواجهة الانتشار الأميركي في غرينلاند والمجال القطبي الأطلسي(Kristensen, 2023) .
3. على مستوى التنافس وإدارة العلاقة مع الصين: يوظَّف القطب الشمالي ضمن المقاربة الروسية كمساحة تعاون اقتصادي انتقائي مع الصين، من دون التفريط بالسيادة الاستراتيجية على الموارد والممرات. وتدير العقلية الاستراتيجية الروسية هذا الانخراط بما يحافظ على دورها المركزي في طريق البحر الشمالي، ويمنع تحوّل الشراكة الاقتصادية إلى نفوذ جيوسياسي مستقل قد يقيّد حرية القرار الروسي على المدى الطويل(Laruelle M. (., 2023) .

4. على مستوى إعادة تثبيت المكانة الروسية عالميًا: على هذا الأساس، يعكس التركيز الروسي على القطب الشمالي انتقالًا من الدفاع عن المجال الحيوي إلى توسيعه في اتجاه الفضاءات العليا، حيث تندمج الجغرافيا القطبية في عمق المشروع الروسي للقوة وتتحول هذه المنطقة إلى رافعة لإعادة إنتاج النفوذ، عبر دمج الردع النووي، والطاقة، والملاحة، في معادلة واحدة تستهدف تثبيت روسيا كقوة كبرى فاعلة في النظام الدولي متعدد الأقطاب (Sakwa, 2022).

المبحث الخامس :القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في الأمن القومي الصيني

يحتل القطب الشمالي موقعًا متقدمًا في الإدراك الاستراتيجي الصيني ضمن مقاربة طويلة الأمد لإدارة التحولات البنيوية في النظام الدولي وتأمين الوصول إلى الموارد النادرة وخطوط الاتصال خارج المجال الجغرافي التقليدي للصين. ويأتي هذا الاهتمام في سياق توسيع هوامش الحركة الاستراتيجية الدولية عبر العروض العليا، كونها فضاءً دوليًا مفتوحًا يتيح تنويع مسارات التجارة والطاقة، وتقليص الاعتماد على البيئات الجيوسياسية المقيدة في شرق آسيا. وفي هذا الإطار، تندرج كذلك جزيرة غرينلاند ضمن البيئة القطبية الأوسع ذات القيمة الاقتصادية والتقنية المحتملة، من دون انتقالها إلى مستوى محور مستقل في الحسابات الصينية، حيث ينصرف التركيز أساسًا نحو القطب الشمالي كحيّز لإدارة المصالح بعيدة المدى ضمن قواعد الحوكمة الدولية القائمة (Lanteigne, 2019).

أولًا: الأسس الفكرية والمؤسسية للإدراك الصيني للقطب الشمالي وجزيرة غرينلاند: تدرّج حضور القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في الإدراك الاستراتيجي الصيني من هامش علمي–جغرافي إلى فضاء ذي دلالة بنيوية في التفكير الاستراتيجي الصيني المعاصر حول التحولات في النظام الدولي. وقد تبلور هذا الإدراك ضمن مقاربة براغماتية مركبة، تجمع بين أمن الموارد، وإدارة الممرات الدولية، والجيواقتصاد، في سياق توسّع المصالح الخارجية للصين. واتفقت هذه المقاربة مع تطور الخطاب الرسمي للأمن القومي الصيني منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث أُدرجت العروض العليا ضمن منظومة الأمن غير التقليدي المرتبطة بأمن الطاقة، وسلاسل الإمداد، وحرية الملاحة، من دون بلورة عقيدة أمنية قطبية صلبة أو تبنّي منطق عسكرة الإقليم القطبي(Jakobson, 2018) .

وعلى المستوى الفكري، ينسجم هذا الإدراك مع توجهات بارزة في الفكر الاستراتيجي الصيني المعاصر، التي تعطي أولوية للاستقرار، وتفادي الصدام المباشر، والعمل ضمن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة. وتظهر هذه الرؤية في الأدبيات التي تربط صعود الصين بقدرتها على إدارة البيئات الدولية المعقّدة عبر النفوذ التراكمي والمؤسسي والبحث العلمي، وليس عبر التوسع الصلب أو السيطرة المباشرة، كما في أطروحات مفكرين صينيين مثل يان شيويتونغ، الذين يركزون على بناء المكانة الدولية من خلال التدرج والانخراط المنظَّم في النظام القائم (Yan, 2011)، وقد جرى تثبيت هذا الإدراك فكريًا ومؤسسيًا في الكتاب الأبيض الصيني حول سياسة القطب الشمالي الصادر عام 2018، الذي عرّف الصين كـ«دولة قريبة من القطب الشمالي»، في صيغة تؤسس لشرعية سياسية وقانونية للمشاركة في شؤون الملاحة، والبحث العلمي، واستثمار الموارد ضمن الأطر الدولية المعترف بها. وفي هذا السياق، تندرج جزيرة غرينلاند ضمن البيئة القطبية الأوسع في الإدراك الصيني، باعتبارها عقدة موارد ومعرفة تقنية محتملة، من دون انتقالها إلى مستوى محور مستقل في الحسابات الأمنية أو الاستراتيجية، وبما ينسجم مع الطابع الوظيفي والمتدرج للحضور الصيني في العروض العليا (Sørensen, 2019)، ويُستكمل هذا التأطير ضمن مفهوم "الأمن القومي الشامل" الذي تبنّته الصين رسميًا منذ عام 2014، والذي يدمج أمن الموارد، والطاقة، وسلاسل الإمداد، والفضاءات العابرة للأقاليم ضمن تصور كلي للأمن الوطني(Xi, 2017) .

وتُترجم هذه المقاربة المؤسسية عمليًا عبر أدوات غير عسكرية، تتمثل في توسّع الصين في إنشاء وتشغيل محطات بحث علمي قطبي، حيث تدير حاليًا أربع محطات بحثية، إلى جانب تشغيل كاسحتَي جليد هما "شيويه لونغ" و"شيويه لونغ 2"، والمشاركة

المنتظمة في بعثات الرصد المناخي والجيوفيزيائي، والانخراط بصفة مراقب في مجلس القطب الشمالي. ويشكّل هذا الحضور المعرفي–التقني ركيزة أساسية لتثبيت نفوذ صيني تراكمي طويل الأمد قائم على إنتاج المعرفة والتحكم في البيانات والقدرات التشغيلية المدنية، دون امتلاك قواعد عسكرية أو بنية لوجستية سيادية في العروض العليا(Brady, 2017) .

ثانيًا: القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند وأمن سلاسل الإمداد كأداة قوة صينية: تتجسّد محدودية القدرة القطبية الصلبة الصينية بوضوح في البنية المادية للحضور في العروض العليا، إذ تمتلك الصين حتى عام 2026 كاسحتي جليد ثقيلتين فقط، وكلاهما يعمل بالطاقة التقليدية، من دون امتلاك كاسحات نووية أو أسطول دعم قطبي عسكري دائم، وبغياب أي قواعد أو منشآت لوجستية صينية في القطب الشمالي أو غرينلاند (Institute, 2025). ويُقارن هذا الواقع بفارق كبير مع روسيا والولايات المتحدة من حيث كثافة الانتشار والبنية التحتية، ما يدفع الصين إلى تعويض فجوة القدرة القطبية الصلبة عبر الاستثمار في أدوات النفوذ الاقتصادي والمعرفي طويلة الأمد بدل الانتشار العسكري (Defense U. S., 2023). وفي هذا السياق، تشير تقديرات مراكز أبحاث الطاقة والملاحة القطبية بين عامي 2020 و2025 إلى أن حجم الاستثمارات الصينية المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالقطب الشمالي، بما في ذلك تمويل مشاريع الغاز الطبيعي المسال في روسيا، والبنية التحتية اللوجستية المرتبطة بطريق بحر الشمال، ومحطات البحث العلمي، يتراوح بين 10 و15 مليار دولار، تُدار في معظمها عبر شراكات، وقروض، ومساهمات في سلاسل القيمة. كما تحظى المعادن القطبية، ولا سيما العناصر الأرضية النادرة في غرينلاند، باهتمام صيني خاص في إطار التحول العالمي في أنماط الطاقة، حيث تُدرج هذه الموارد ضمن الحسابات الاستراتيجية لصناعات الطاقة النظيفة، وبطاريات التخزين، والسيارات الكهربائية، وتكنولوجيا الرياح والطاقة المتجددة، بما يجعل القطب الشمالي وغرينلاند جزءًا من معادلة إعادة تشكيل سلاسل الطاقة العالمية، ومن رافعات التنافس الصناعي طويل الأمد، من دون انتقال الصين إلى منطق السيطرة أو العسكرة في هذه البيئات عالية الحساسية (University, 2025).

لهذا، تتعامل الصين مع القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند ضمن تصور استراتيجي يربط أمن الممرات البحرية بأمن سلاسل الإمداد باعتباره موردًا من موارد القوة في النظام الدولي. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى طريق بحر الشمال كمسار محتمل لإعادة توزيع المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالتجارة والطاقة، وتقليص الاعتماد البنيوي على الممرات التقليدية الخاضعة لتوازنات القوة البحرية الغربية. ويُدرج هذا المسار ضمن «طريق الحرير القطبي» على اعتبار انه امتدادًا وظيفيًا بحريًا لمبادرة الحزام والطريق، يهدف إلى تعزيز المرونة اللوجستية(Conley, 2025) .

ثالثًا: القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في النظرة الاستراتيجية الصينية الشاملة: في ضوء التأصيل الفكري والمؤسسي والأدوات الوظيفية التي جرى تحليلها، يتضح أن القطب الشمالي يحتل موقعًا متقدمًا في المدرك الاستراتيجي الصيني كفضاءً دوليًا مفتوحًا لإدارة المصالح طويلة الأمد، وتأمين الموارد الاستراتيجية، وتوسيع مسارات الاتصال العالمية، ضمن مقاربة تتجنب العسكرة المباشرة وتستثمر في النفوذ التراكمي والمؤسسي. وضمن هذا الإطار، تندرج جزيرة غرينلاند كعنصر وظيفي محسوب في البيئة القطبية الأطلسية، من دون أن ترتقي إلى مستوى مركز الثقل في التخطيط الصيني، الذي ينصرف أساسًا نحو القطب الشمالي والممرات الدولية كونها رافعة مستقبلية للمكانة الصينية في النظام الدولي. وعلى هذا الأساس، يمكن تلخيص أهمية القطب الشمالي وغرينلاند في الإدراك الاستراتيجي الصيني على المستويات الآتية: (Rolland, 2020)

1. على مستوى النظام الدولي: تنظر الصين إلى القطب الشمالي كأحد الفضاءات القليلة التي تسمح بتوسيع الحضور الدولي ضمن قواعد الحوكمة القائمة، بعيدًا عن مناطق الاحتكاك العسكري المباشر، حيث تبحث الصين عن نظام متعدد الأقطاب تتقاسم به القوى الكبرى المساحات بما يتفق مع القدرات التي تمتلكها. ويتيح هذا الإقليم للصين تعظيم نفوذها في مرحلة انتقالية من النظام الدولي عبر أدوات الاقتصاد، والمعرفة، وسلاسل الإمداد، بما يعزز موقعها كفاعل عالمي وظيفي في بيئة

تتسم بتراجع الاحتكار الغربي لمسارات القوة (Lanteigne, China's evolving role in Arctic governance: Status, strategy, and international identity, 2024).

2. على مستوى المنافسة مع الولايات المتحدة: يشكل القطب الشمالي مسرحًا غير مباشر لإدارة التنافس الصيني–الأميركي، حيث تعتمد الصين مقاربة حذرة تقوم على تجنب الحضور العسكري، مقابل توسيع النفوذ الاقتصادي والمعرفي، والعمل داخل الأطر القانونية الدولية. وتكتسب غرينلاند في هذا السياق أهمية وذلك لأنها جزءاً من منظومة الوجود الأميركي في العروض العليا، ما يدفع الصين إلى التعامل معها كبيئة حساسة تتطلب انخراطًا محدودًا ومتدرجًا يراعي توازنات الردع القائمة.
3. على مستوى العلاقة مع روسيا: يوظّف القطب الشمالي في الحسابات الصينية كمساحة تعاون انتقائي مع روسيا، لا سيما في مجال الممرات البحرية والطاقة، ضمن معادلة تحفظ لروسيا موقعها السيادي المركزي في طريق بحر الشمال. ويشكل هذا النمط من الانخراط إدراكًا صينيًا لحدود القوة الذاتية في العروض العليا، وحرصًا على منع تحوّل التعاون الاقتصادي إلى تبعية استراتيجية تقيد هامش القرار الصيني مستقبلًا(Hauksdóttir, 2025) .
4. على مستوى أمن الطاقة والتحول الطاقي العالمي: يكتسب القطب الشمالي أهمية متزايدة في الرؤية الصينية بسبب تشكيلها خزانًا محتملًا للمعادن الاستراتيجية والعناصر الأرضية النادرة المرتبطة بصناعات الطاقة النظيفة، والتكنولوجيا المتقدمة، والتحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون. وتُدرج هذه الموارد ضمن حسابات الأمن القومي الشامل، باعتبارها عناصر حاسمة في استدامة النمو الصناعي الصيني وتعزيز موقعه في سلاسل القيمة الطاقوية العالمية (International Energy Agency [IEA], 2024) .
5. على مستوى بناء المكانة الدولية الصينية: يندرج الانخراط الصيني في القطب الشمالي ضمن مسار أوسع يهدف إلى الانتقال التدريجي من قوة إقليمية إلى فاعل دولي شامل، يستثمر في الفضاءات المفتوحة وغير المؤدلجة عسكريًا. ويُوظَّف هذا الإقليم كمنصة لتعزيز الحضور الصيني في مجالات الحوكمة، والمعرفة العلمية، والربط اللوجستي العالمي، بما يرسخ نمطًا مميزًا لبناء القوة يقوم على التدرج، والوظيفية، وإدارة التوازن الاستراتيجي بين الطموح والقدرة(Lanteigne, 2024) .

المبحث السادس :مستقبل تسابق القوى الكبرى اتجاه القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند وانعكاساته على النظام الدولي

انطلاقًا من الإدراك السابق ومن كل ما تم طرحه، يغدو مستقبل التسابق في القطب الشمالي وغرينلاند محكومًا بتفاعل معقّد بين القدرات العسكرية والتكنولوجية، والقيود الاقتصادية، وحسابات الردع، وموازين الشرعية الدولية، وهو ما يفتح المجال أمام مشاهد مستقبلية تتراوح بين التصاعد البنيوي المنضبط، وإعادة التموضع النسبي، وتكثيف الحضور الوظيفي طويل الأمد. وعليه، يسعى هذا المبحث إلى استشراف اتجاهات تسابق القوى الكبرى في القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند من خلال تحليل هذه المشاهد المحتملة، وترجيح مساراتها، وبيان انعكاساتها على توازنات النظام الدولي، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

اولاً: مستقبل توجهات الامن القومي الامريكي اتجاه القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند

1. مشهد التصاعد الاستراتيجي الأميركي: ينطلق هذا المشهد من ترسيخ القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند في صلب الحسابات الاستراتيجية الأميركية باعتبارهما عقدة متقدمة في منظومة السيطرة على العروض العليا، ومجالًا حاسمًا لضبط توازن الردع النووي وإدارة التفوق الجوي–الفضائي في شمال الكرة الأرضية. ويتغذّى هذا المسار من تزايد التشابك بين القدرات الصاروخية العابرة للقارات، ومسارات الطيران القطبي، والبنى التحتية الفضائية، بما يمنح الإقليم موقعًا مركزيًا في معادلة الإنذار المبكر والتحكم الزمني بالتهديدات الاستراتيجية، بمعنى انه ومن الواضح ان الولايات المتحدة ذاهبة نحو تكثيف أهمية هذه المساحات الجغرافية بقوة داخل مدركاتها الاستراتيجية المستقبلية، ويتعزز ترجيح هذا المسار بفعل مجموعة من المتغيرات الحاكمة، في مقدمتها إعادة توجيه العقيدة الأميركية للردع نحو تقليص زمن الإنذار والاستجابة في العروض العليا، إلى جانب تزايد القابلية

العملياتية للقطب الشمالي لأن يكون مسرحًا أوليًا لأي احتكاك نووي أو فضائي في حال تدهور الاستقرار الاستراتيجي. ويمنح هذا الإدراك المؤسسي أولوية متقدمة للإقليم القطبي ضمن سلّم التهديدات، وذلك لأنها تشكل المجال القادر على إحداث أثر غير متناسب في ميزان الردع مقارنة بحجمه الجغرافي(Rosen, 2026) .

ضمن هذا السياق، يُتوقّع أن تواصل الولايات المتحدة الاستثمار في تحديث شبكات الرصد والإنذار بعيدة المدى المتمركزة في غرينلاند، وربطها بصورة أكثر تكاملًا مع القواعد القطبية في ألاسكا وشمال الأطلسي، بما يرفع من كثافة السيطرة العملياتية على المسارات العابرة للعروض العليا. ويترافق ذلك مع تعزيز القدرات البحرية القادرة على العمل في البيئات الجليدية، عبر توسيع حضور الغواصات النووية الهجومية والاستراتيجية في شمال الأطلسي، وتطوير أسطول كاسحات الجليد كأداة تمكين عملياتي مستدامة (مارشال، 2016).وعلى مستوى حسابات الكلفة والعائد، يتيح هذا التموضع للولايات المتحدة تحقيق مكاسب ردعية عالية مقابل كلفة انتشار أقل نسبيًا مقارنة بالمسرح الأوروبي أو الآسيوي، نظرًا لانخفاض كثافة البنى السكانية، وارتفاع القيمة الاستراتيجية للزمن والموقع. وبذلك، يتحول الاستثمار في القطب الشمالي وغرينلاند إلى أداة مضاعِفة للقوة، تسمح بتعظيم الأثر الاستراتيجي دون الانخراط في أنماط انتشار واسعة الكلفة سياسيًا وعسكريًا، ويفضي هذا التصاعد إلى إدماج الإقليم القطبي ضمن البنية الشاملة للردع الأميركي، بحيث تتحول غرينلاند إلى نقطة ارتكاز تجمع بين الوظيفة الدفاعية والقدرة على التأثير الاستراتيجي بعيد المدى. ويؤدي هذا التموضع إلى رفع كلفة أي محاولة منافسة مباشرة في العروض العليا، مع تعزيز قدرة الولايات المتحدة على ضبط إيقاع التوازن الاستراتيجي مع روسيا، ومراقبة التمدد الوظيفي الصيني في الفضاء القطبي(Dodds, 2023) .

ويشير هذا التوجه تحوّل القطب الشمالي إلى أحد المجالات القليلة التي تجمع بين قيمة ردعية مرتفعة، وحساسية زمنية عالية، وانخفاض نسبي في سقوف التصعيد المباشر، وهو ما يضعه ضمن فئة المسارح الاستراتيجية ذات العائد غير المتناسب مقارنة بحجم الاستثمار المباشر فيها. ويميل هذا المشهد إلى الترجيح في المدى المنظور، بحكم توافقه مع المنطق المؤسسي للأمن القومي الأميركي، ومع إدراك متزايد بأن العروض العليا تشكل أحد الميادين القليلة القادرة على إحداث اختراق نوعي في ميزان الردع العالمي(Silove, 2024) .

2. مشهد التراجع النسبي وإدارة الاحتواء: يفترض هذا المشهد انتقال السياسة الأميركية نحو نمط أكثر انتقائية في إدارة الحضور القطبي، يقوم على ضبط الكلفة وتوزيع الأعباء بدل التوسع الكثيف. ويتأسس هذا المسار على إعادة ترتيب الأولويات العالمية، في ظل اتساع نطاق الالتزامات الأميركية وتنامي الضغوط المرتبطة بالمنافسة في المسارح البحرية الدافئة، ولا سيما في المحيطين الهندي والهادئ، ويؤدي هذا النمط إلى خفض مستوى الاحتكاك العسكري المباشر في العروض العليا، مع الحفاظ على قدرة ردعية كافية لضبط الاستقرار الاستراتيجي. وفي المقابل، يفتح هذا التوجه مجالًا أوسع أمام أنماط حضور غير عسكرية من قوى أخرى، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والبحثية، ضمن بيئة قطبية أقل توترًا من حيث الانتشار الصلب. ويمثّل هذا المشهد خيارًا تكتيكيًا قابلًا للتفعيل في حال تصاعدت الضغوط على الموارد الأميركية، بما يحافظ على القطب الشمالي وغرينلاند ضمن دائرة الاهتمام الاستراتيجي الأميركي، وإن بأدوات أقل كثافة وأكثر انتقائية، حيث يرجح الباحث مشهد التصاعد ولا يرجح هذا المشهد الا ضمن ظروف تكتيكية معقدة غير متوفرة الان (Wright & Miller, 2026) .

ثانياً: مستقبل توجهات الامن القومي الروسي اتجاه القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند

1. مشهد التصاعد الاستراتيجي الروسي: ينطلق هذا المشهد من مركزية القطب الشمالي في منظومة الأمن القومي الروسي، باعتباره الامتداد الجغرافي الأعلى للمجال الحيوي الروسي، والمجال الأكثر تماسكًا لدمج الردع النووي البحري، والسيطرة الساحلية، وإدارة الموارد، ضمن فضاء واحد خاضع للسيادة المباشرة. ويتغذّى هذا المسار من الارتباط البنيوي بين الساحل القطبي الشمالي

والعقيدة البحرية الروسية، التي تمنح أولوية قصوى لضمان حرية حركة الغواصات النووية الاستراتيجية، وتأمين الضربة الثانية، والحفاظ على الاستقرار الردعي في مواجهة القوى البحرية الكبرى.ويتعزز هذا التوجه بفعل المكانة التي يحتلها القطب الشمالي في وثائق الأمن القومي والعقيدة البحرية الروسية، حيث يجري التعامل مع الساحل الشمالي وذلك لأنه يشكل العمق الدفاعي الأكثر أمانًا واستقرارًا لنشر القدرات النووية البحرية، ومجالًا يسمح بإدارة الردع بعيدًا عن الضغوط العملياتية التي تفرضها المسارح الأوروبية أو الآسيوية. ويمنح هذا الإدراك المؤسسي للإقليم القطبي وظيفة مزدوجة تجمع بين السيادة الإقليمية الصلبة والقدرة على التأثير الاستراتيجي العابر للأقاليم. ضمن هذا السياق، تتجه روسيا إلى تعميق حضورها العسكري–العملياتي على امتداد الساحل القطبي عبر تطوير البنية التحتية للموانئ، وتحديث القواعد الجوية والبحرية، وتعزيز شبكات المراقبة والإنذار، بما يرسّخ القدرة على التحكم المستدام في المجال البحري والجوي القطبي. ويتكامل هذا المسار مع توسيع القدرات اللوجستية المرتبطة بكاسحات الجليد، بما يضمن استمرارية الوصول والسيطرة على مدار العام، ويحوّل الساحل الشمالي إلى منصة تشغيل استراتيجية طويلة الأمد(Zysk, 2024) .

ويُلاحظ أن هذا التصاعد يجري بوتيرة تراكمية مدروسة تجمع بين توسيع القدرات العملياتية وتعظيم الاستفادة من الشراكات الاقتصادية واللوجستية المحدودة، ولا سيما مع الصين، وذلك لأنها تشكل أدوات لتخفيف الكلفة وتعزيز الاستدامة دون المساس بالتحكم الروسي المنفرد بالإطار الأمني والعسكري للإقليم. ويفضي هذا التموضع إلى تثبيت القطب الشمالي وذلك لانه يشكل المجال الأكثر استقرارًا في معادلة الردع الروسي، والأقل عرضة للاختراق الخارجي، بما يرفع كلفة أي محاولة لمنافسة روسيا داخل فضاء تعتبره امتدادًا سياديًا مباشرًا لأمنها القومي، ويمنح روسيا هامش مناورة أوسع في إدارة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ضمن العروض العليا(Laruelle, 2023) .

2. مشهد التراجع النسبي وإدارة الاستدامة: يفترض هذا المشهد انتقال السلوك الروسي نحو نمط أكثر انتقائية في إدارة الحضور القطبي، تحكمه اعتبارات الكلفة الاقتصادية، وتحديات التكنولوجيا، وضغوط الالتزامات العسكرية في مسارح أخرى. وفي هذا الإطار، يجري الحفاظ على جوهر التمركز السيادي والردعي في القطب الشمالي، مع ضبط وتيرة التوسع العملياتي، وتأجيل بعض مشاريع البنية التحتية أو تحديث القدرات غير الحيوية، ويقوم هذا المسار على إدارة الإقليم القطبي باعتباره مجال استدامة استراتيجية طويلة الأمد، لا ساحة تصعيد متسارع، مع تركيز خاص على حماية القدرات النووية البحرية، وتأمين الممرات الساحلية الحيوية، وضمان الحد الأدنى من التفوق المحلي. ويتكامل ذلك مع توظيف الأدوات الاقتصادية والوظيفية، ولا سيما عبر الشراكات المحدودة، لتخفيف الأعباء دون فتح المجال أمام اختراق سيادي أو أمني. ويمثّل هذا المشهد خيارًا مرنًا يسمح لروسيا بإعادة توزيع الموارد دون المساس بالمكانة المركزية للقطب الشمالي داخل هرم الأمن القومي، من دون أن يتحول إلى تراجع بنيوي أو فقدان للسيطرة على أحد أهم مجالات المجال الحيوي الروسي. حيث يرجح الباحث مشهد التصاعد أكثر مما يرجح مشهد التراجع .(Piskunova & Lasserre, 2026)

ثالثاً: مستقبل توجهات الامن القومي الصيني اتجاه القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند

1. مشهد التصاعد الوظيفي طويل الأمد: ينطلق هذا المشهد من إدراج القطب الشمالي ضمن الرؤية الصينية بعيدة المدى لإدارة التحولات البنيوية في النظام الدولي، وتأمين النفاذ المستقبلي إلى الموارد الحيوية والممرات البحرية العابرة للعروض العليا. ويتغذّى هذا التوجه من تزايد أهمية أمن سلاسل الإمداد، والمعادن الحرجة المرتبطة بتحولات الطاقة العالمية، واتساع الدور الجيو–اقتصادي للممرات القطبية في إعادة توزيع المخاطر الجيوسياسية للتجارة الدولية.ضمن هذا السياق، تتحرك الصين عبر مقاربة تراكمية تعتمد أدوات اقتصادية، وتقنية، ومعرفية، تسمح ببناء حضور مستدام منخفض الكلفة، قائم على إنتاج النفوذ داخل الأطر المؤسسية والحوكمة الدولية. ويتجسد ذلك في توسيع شبكات البحث العلمي القطبي، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية المدنية، والانخراط

المنتظم في آليات التعاون متعددة الأطراف، بما يرسّخ موقع الصين كشريك فاعل في إدارة الفضاء القطبي دون الانزلاق إلى منطق السيطرة الصلبة،ويتكامل هذا المسار مع إدراج «طريق الحرير القطبي» ضمن البنية الأشمل لمبادرة الحزام والطريق، بما يمنح الصين هامشًا إضافيًا لتنويع مسارات الاتصال العالمية وتعزيز المرونة اللوجستية في مواجهة الضغوط البنيوية التي تفرضها الممرات التقليدية. وفي هذا الإطار، تندرج جزيرة غرينلاند ضمن الحسابات الصينية من زاوية اقتصادية–تقنية، ترتبط بالمعادن النادرة، والبنية التحتية المدنية، والتعاون البحثي، ضمن بيئة أطلسية عالية الحساسية تحكمها توازنات أمنية دقيقة، ما يدفع الصين إلى إدارة حضورها ضمن سقوف محسوبة. ويميل هذا المشهد إلى إبراز الصين كفاعل صاعد وظيفيًا في الفضاء القطبي، قادر على تعظيم النفوذ التراكمي عبر الزمن، والاستفادة من التحولات المناخية والاقتصادية، دون تحمّل أعباء الانتشار العسكري أو الدخول في احتكاكات مباشرة مع القوى المسيطرة على الإقليم(Duchâtel & Pincus, 2024) .

2. مشهد التقييد البنيوي وإدارة حدود الصعود: يفترض هذا المشهد خضوع الطموح الصيني في القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند لقيود بنيوية صارمة، تتصل بغياب القدرة العسكرية القادرة على العمل المستدام في البيئات القطبية، سواء من حيث البنية القاعدية، أو الأساطيل البحرية، أو كاسحات الجليد الثقيلة ذات الطابع العسكري. ويؤدي هذا القيد إلى إبقاء التأثير الصيني ضمن نطاق النفوذ الوظيفي والمؤسسي، ويحدّ من إمكانية التحول إلى فاعل حاسم في معادلة الأمن القطبي. وفي هذا السياق، تبقى الصين معتمدة على فضاء قطبي يخضع لتوازنات سيادية وردعية تديرها قوى تمتلك تفوقًا جغرافيًا وعسكريًا مباشرًا، وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة. ويترتب على ذلك نمط حضور محكوم بالحذر الاستراتيجي، يقوم على تفادي عسكرة الانخراط، وضبط الاستثمار ضمن حدود لا تستفز البنى الردعية القائمة، ولا تفتح المجال أمام ردود فعل احتوائية مكلفة.ويتكامل هذا التقييد مع إدراك صيني لطبيعة البيئة القطبية باعتبارها مجالًا عالي الحساسية تتقاطع فيه السيادة، والردع النووي، والتحالفات العسكرية، بما يجعل كلفة الانتقال من النفوذ المدني إلى الحضور الصلب مرتفعة سياسيًا واستراتيجيًا. ونتيجة لذلك، يجري توجيه الموارد نحو تعميق النفوذ الاقتصادي والمعرفي والفكري، مع قبول ضمني بحدود التأثير في مستويات صنع القرار الأمني القطبي (Brady, China, the United States, and strategic competition in the Arctic: Economic statecraft and political caution, 2023) .

في ضوء تفاعل هذين المسارين، يميل مستقبل التوجه الصيني في القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند إلى الترجيح باتجاه تصاعد وظيفي تراكمي منضبط، تحكمه أدوات الاقتصاد والمعرفة والحوكمة، مع بقاء سقف الفاعلية دون مستوى التحول إلى قوة مقرِّرة في معادلة الأمن القطبي. وتكشف هذه الدينامية عن فجوة بنيوية بين اتساع النفوذ المدني الصيني وقدرته المحدودة على ترجمة هذا النفوذ إلى تأثير استراتيجي حاسم، ما يكرّس الصين كفاعل طويل الأمد في إدارة الموارد والمسارات والمعرفة، دون امتلاك أدوات إعادة تشكيل التوازنات الصلبة في أحد أكثر أقاليم العالم حساسية من حيث الردع والسيادة. يرجح الباحث مشهد التصاعد على حساب مشهد التقييد والتراجع (Wilson Rowe, 2024).

في نهاية هذا المبحث، تكشف المقارنة بين المسارات الأميركية والروسية والصينية في القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند عن تباين عميق في منطق القوة وأدوات إدارتها، يوضح اختلاف الموقع الجغرافي، والبنية العسكرية، وطبيعة الدور الدولي لكل قوة كبرى. فقد اندمج الإقليم القطبي في الحسابات الأميركية ضمن منظومة الردع والإنذار المبكر والسيطرة الزمنية على العروض العليا، مع تعامل خاص مع غرينلاند كعقدة استراتيجية متقدمة ذات أثر غير متناسب في ميزان الردع العالمي. في المقابل، ارتبط القطب الشمالي في الرؤية الروسية بالمجال الحيوي السيادي، وبدور مركزي في العقيدة البحرية والنووية، بما جعله ركيزة استقرار ردعي طويل الأمد ومجالًا منخفض القابلية للاختراق الخارجي، أما الصين، فقد اتجهت إلى مقاربة مختلفة تقوم على النفوذ الوظيفي، والتمدد الاقتصادي والمعرفي، والعمل ضمن أطر الحوكمة الدولية، بما أتاح لها بناء حضور تراكمي مستدام دون امتلاك أدوات الحسم العسكري ، ويُظهر هذا التباين أن القطب الشمالي لم يعد ساحة متقدمة للبحث عن الموارد فقط بقدر ما اجبر القوى

الكبرى على اعادة تشكيل أنماط الفهم والادراك والدور، وحدود القوة، وموازين الشرعية في النظام الدولي المتحوّل، وفي هذا الإطار، تبرز غرينلاند كبيئة كاشفة لحساسية العروض العليا، ومؤشر على تفاوت القدرة بين القوى الكبرى، ومقياس لحدود الانتقال من النفوذ إلى السيطرة. وبذلك، يغدو القطب الشمالي أحد المفاتيح التحليلية الأساسية لفهم ديناميات التنافس الدولي في القرن الحادي والعشرين، حيث تتقاطع الجغرافيا، والردع، والطاقة، والتكنولوجيا، في معادلة واحدة تعيد رسم خرائط القوة والمكانة في النظام الدولي.

الخاتمة

يبرهن هذا البحث أن القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند باتا يشكّلان أحد أكثر الفضاءات الاستراتيجية حساسية في النظام الدولي المعاصر، نتيجة تراكب الجغرافيا الصلبة مع تحولات الردع النووي، وأمن الطاقة، والمعادن الحرجة، والممرات البحرية العابرة للعروض العليا ضمن نطاق واحد عالي الكثافة ،وقد أسهم هذا التراكب في رفع القيمة البنيوية للإقليم القطبي، وتحويله إلى مجال مؤثر في إعادة توزيع النفوذ، وإدارة المكانة، وضبط إيقاع التنافس بين القوى الكبرى في مرحلة انتقالية تتسم بتآكل أنماط الضبط التقليدي وصعود الصراع التراكمي طويل الأمد. وأظهر البحث أن إدراك القوى الكبرى للقطب الشمالي وغرينلاند يتباين تبعًا لموقع كل قوة في النظام الدولي، وطبيعة قدراتها، وأدوات قوتها. فقد اندمج الإقليم في الحسابات الأميركية كمنصة متقدمة لإدارة الردع والسيطرة الزمنية على التهديدات العابرة، بينما تموضع في الاستراتيجية الروسية كامتداد سيادي للمجال الحيوي وركيزة مركزية للردع النووي البحري. وفي المقابل، انخرطت الصين في الإقليم عبر مقاربة وظيفية تركز على النفوذ الاقتصادي والمعرفي، والعمل المؤسسي طويل الأمد ضمن أطر الحوكمة الدولية، وبيّن البحث أن مستقبل التسابق في القطب الشمالي وغرينلاند يتجه نحو مشاهد تصاعد بنيوي منضبط، تتشكل فيه المنافسة عبر توازنات الردع، والتكنولوجيا، والتحكم في الممرات وسلاسل الإمداد، أكثر من انزلاقه نحو صدامات مباشرة. وضمن هذا السياق، تبرز غرينلاند كعقدة استراتيجية كاشفة لحساسية العروض العليا، ومؤشر على حدود القوة لكل فاعل، ما يجعل الإقليم القطبي دورًا محوريًا في فهم مسارات التحول في النظام الدولي خلال العقود المقبلة ، وقد اثبت الباحث فرضية البحث وذلك عبر الوصول الى الاستنتاجات العلمية في ادناه.

الاستنتاجات

1. يشكّل القطب الشمالي أحد الفضاءات القليلة القادرة على إحداث أثر غير متناسب في توازنات النظام الدولي، بفعل الجمع بين الردع النووي، والتحكم الزمني بالتهديدات، والممرات البحرية المستقبلية ضمن بيئة جغرافية واحدة.
2. تمثل غرينلاند عقدة استراتيجية عالية القيمة في معادلة العروض العليا، حيث تتقاطع الجغرافيا العسكرية مع البنية القانونية والسياسية، بما يمنحها وزنًا يفوق مساحتها الجغرافية في الحسابات الأميركية والقطبية الأطلسية.
3. يرتكز الإدراك الأميركي للقطب الشمالي على منطق تعظيم الأثر الردعي مقابل كلفة انتشار محسوبة، ما يجعل الإقليم أداة مضاعِفة للقوة ضمن بنية الأمن القومي الأميركي.
4. يتأسس الإدراك الروسي للقطب الشمالي على مفهوم المجال الحيوي والردع السيادي، حيث يشكّل الساحل القطبي الشمالي العمق الأكثر استقرارًا لقدرات الضربة الثانية، ومرتكزًا للحفاظ على المكانة الاستراتيجية الروسية.
5. تعتمد الصين مقاربة قطبية وظيفية تقوم على النفوذ الاقتصادي والمعرفي وسلاسل الإمداد، غير أن محدودية القدرة العسكرية القطبية تقيّد تحول هذا الحضور إلى نفوذ حاسم في معادلات الصراع الصلب.
6. يتجه مستقبل التسابق في القطب الشمالي وغرينلاند نحو تنافس تراكمي طويل الأمد، تُدار فيه القوة عبر الردع، والتكنولوجيا، والحوكمة، ما يجعل الإقليم مختبرًا لإعادة تشكيل أنماط الصراع والمكانة في نظام دولي متحوّل.

الشكر والتقدير: يرغب المؤلف تقديم شكره لكل من اسهم في تزويدنا بالمصادر العلمية، كما يود شكر إدارة المجلة وهيئة تحريرها للتعاون.

تضارب المصالح: ليس هنالك أي تضارب للمصالح في هذا البحث.

تمويل البحث: نحن لا نملك أي مصالح مالية وعلاقة شخصية تتضارب مع السياق الموضوعي للبحث.

المصادر

Agency, I. E. (2023). *World energy outlook 2023.* Paris: IEA.
Agency, I. E. (2024a). *Critical minerals market review 2024.* Paris: IEA.
Blackwill, R. D. (2016). *War by other means: Geoeconomics and statecraft.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Brady, A.-M. (2017). *China as a polar great power.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Brady, A.-M. (2023). China, the United States, and strategic competition in the Arctic: Economic statecraft and political caution. *Asian Security, 19*(3), 245-263.
China, S. C. (2018). *China's Arctic policy.* Beijing: Author.
Commission, E. (2023). *Critical raw materials act: Securing the EU's supply of strategic minerals.* European Union: Brusselss.
Commission, E. (2024). *Critical raw materials for the EU: Greenland and strategic supply chains.* European Union.: Brussels.
Conference, M. S. (2026). *Munich security report 2026: Global power shifts and strategic regions.* Munich: Author.
Conley, H. A. (2025). *China's Arctic strategy: Supply chains, sea routes, and long-term influence.* Washington, DC: Center for Strategic and International Studies.
Council, A. (2021). *Arctic climate change update 2021: Key trends and impacts.* Tromsø: Norway: Arctic Council Secretariat.
Council, A. E. (2024). *Arctic investment and infrastructure outlook: Energy, mining, and connectivity. Tromsø.* Norway: Arctic Economic Council Secretariat.
Defense, U. D. (2024). *Department of defense Arctic strategy.* Washington, DC: Author.
Defense, U. S. (2023). *National defense industrial strategy.* Washington, DC: Department of Defense.
Development, O. f.-o. (2021). *Global material resources outlook to 2060: Economic drivers and environmental consequences.* Paris: OECD Publishing.
Development, O. f.-o. (2022). *Global material resources outlook to 2060: Policy scenarios.* Paris: OECD Publishing.
Dugin, A. G. (1997). *Osnovy geopolitiki: Geopoliticheskoe budushchee Rossii [Foundations of geopolitics: The geopolitical future of Russia].* Moscow:: Arktogeya Center.
Federation, R. (2014). *Military doctrine of the Russian Federation.* Moscow: Ministry of Defence.
Federation, R. (2015). *National security strategy of the Russian Federation.* Moscow: Author.
Federation, R. (2020). *Basic principles of the state policy of the Russian Federation in the Arctic for the period up to 2035.* Moscow: Government of the Russian Federation.
Federation, R. (2022). *Maritime doctrine of the Russian Federation.* Moscow: Government of the Russian Federation.
Federation, R. (2023). *Strategy for the development of the Arctic zone of the Russian Federation and ensuring national security up to 2035 (updated version.* Moscow: Government of the Russian Federation.
Flint, C. &. (2023). *Political geography: Territory, state, and society* (4 ed.). New York: NY: Routledge.
Gorshkov, S. G. (1976). *Morskaya moshch gosudarstva [The sea power of the state.* Moscow: Voenizdat.
Gray, C. S. (1988). *The geopolitics of super power.* Lexington, KY: University Press of Kentucky.

Gray, C. S. (1999). *Modern strategy*. Oxford, UK: Oxford University Press.
Greenland, S. (2023). *Greenland in figures 2023.* Nuuk: Greenland: Statistics Greenland.
Hauksdóttir, G. R. (2025). Limitless Sino-Russian cooperation in the Arctic? Drivers and barriers shaping China and Russia's cooperation in the region. *Polar Geography*, *48*(3), 177-195.
Institute, S. I. (2025). *SIPRI yearbook 2025: Armaments, disarmament and international security.* Oxford, UK: Oxford University Press.
Jakobson, L. (2018). *China's Arctic ambitions.* Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute.
Kaplan, R. D. (2012). *The revenge of geography: What the map tells us about coming conflicts and the battle against fate.* New York, NY: Random House.
Kristensen, H. M. (2023). Russian nuclear forces, 2023. *Bulletin of the Atomic Scientists*, *79*(3), 174-196.
Lanteigne, M. (2019). *China's emerging Arctic strategies: Economics, governance, and the limits of influence.* Reykjavik: Centre for Arctic Policy Studies.
Lanteigne, M. (2024). China's evolving role in Arctic governance: Status, strategy, and international identity. *Asia Policy*, *19*(2), 54-67.
Laruelle, M. (. (2023). *Russia's Arctic strategies and the future of the Far North.* London, UK: Routledge.
Laruelle, M. (2022). *Russia's Arctic strategies and the future of the circumpolar North.* Washington, DC: Center for Strategic and International Studies.
Mackinder, H. J. (1904). The geographical pivot of history. *The Geographical Journal*, *23*(4), 421-437.
Mackinder, H. J. (1919). *Democratic ideals and reality: A study in the politics of reconstruction.* London, UK: Constable.
Mahan, A. T. (1890). *The influence of sea power upon history.* Boston: MA: Little, Brown, and Company.
Marshall, T. (2015). *Prisoners of geography: Ten maps that explain everything about global politics.* London, UK: Elliott and Thompson.
Mearsheimer, J. J. (2014). *The tragedy of great power politics.* New York: NY: W. W. Norton & Company.
Organization, N. A. (2022). *NATO's approach to the High North.* Brussels: NATO Headquarters.
Rolland, N. (2020). *China's vision for a new world order.* Seattle, WA: National Bureau of Asian Research.
Sakwa, R. (2022). *The lost peace: How the West failed to prevent a second Cold War.* New Haven, CT: Yale University Press.
Savitsky, P. N. (1934). *The geographical and geopolitical foundations of Eurasianism.* Orient und Occident, Leipzig.
Service, C. R. (2023). *Navy nuclear-powered submarines: Background and issues for Congress.* Washington, DC: Author.
Service, C. R. (2024). *Coast Guard polar security cutters and icebreaker capacity.* Washington, DC:: Author.
Service, C. R. (2025). *The Arctic in U.S. national security: Strategic competition and domain expansion.* Washington, DC: Author.
Sørensen, G. (2019). *A liberal world order in crisis: Choosing between imposition and restraint.* Ithaca, NY: Cornell University Press.
Spykman, N. J. (1942). *America's strategy in world politics: The United States and the balance of power.* New York: NY: Harcourt, Brace and Company.
States, N. S. (2025). *National security strategy.* Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

Strachan, H. (2013). *The direction of war: Contemporary strategy in historical perspective.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Studies, I. I. (2023). *The military balance 2023.* London, UK: Routledge.

Studies, I. I. (2024). *The military balance 2024.* London, UK: Routledge.

Survey, U. G. (2008). *Circum-Arctic resource appraisal: Estimates of undiscovered oil and gas north of the Arctic Circle.* Reston: VA: Author.

Survey, U. G. (2008). *Geological Survey.* Reston, VA: U.S: Geological Survey.

University, B. C. (2025). *Cutting through narratives on Chinese Arctic investments.* Cambridge, MA: Harvard University.

Wilson Rowe, E. (. (2024). *China's Arctic engagement: Interests, strategies, and constraints.* Manchester, UK: Manchester University Press.

Xi, J. (2017). *The governance of China (Vol. 2). Beijing.* China: Foreign Languages Press.

Yan, X. (2011). *Ancient Chinese thought, modern Chinese power.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

أحمد الجوهري. (2024). *الجيواقتصاد والموارد الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر*. الرياض: المملكة العربية السعودية: دار الرفعة.

حسام شاكر. (2022). *الجغرافيا والاستراتيجية في السياسة الدولية المعاصرة*. الدوحة: قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حسام شاكر. (2023). *الجيواقتصاد وتحولات القوة في النظام الدولي*. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

خالد الحربي. (2024). *الاستثمار والجيواقتصاد في المساحات القطبية: قراءة في الديناميات الاستراتيجية*. الرياض: المملكة العربية السعودية: دار الفكر المعاصر.

عبد الإله عبد السلام. (2024). *الجيواقتصاد العالمي للمعادن الحرجة: التحول الطاقوي، سلاسل القيمة، وصراع القوى الكبرى*. الدوحة: قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد الله بن محمد العنزي. (2023). *الردع النووي ومنظومات الإنذار المبكر في الاستراتيجية الأميركية: العروض العليا والفضاء القطبي*. الدوحة: قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد المنعم. المشاط. (2021). *الجغرافيا السياسية للقوة: دراسة في محددات الصراع الدولي*. مصر: القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

فاضل بن عبد الله الشمري. (2024). *الجيوبوليتيك القطبي: القطب الشمالي في الاستراتيجية الأمريكية وتحولات الردع العالمي*. بيروت: لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد العناني. (2023). *الجيوبوليتيك الروسي: المجال الحيوي، الردع النووي، وصراع النفوذ في الفضاءات العليا*. الدوحة: قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

محمد حسن عبدالله. (2025). *المعادن الاستراتيجية والتحول في سلاسل القيمة العالمية: الجيواقتصاد والتنافس الدولي*. الدوحة: قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

محمد صالح الخطيب. (2023). *الجغرافيا الاقتصادية للموارد الاستراتيجية: المعادن الحرجة، سلاسل الإمداد، والتحول الصناعي العالمي*. عمّان: الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

محمد فاضل العاني. (2023). *الجيوبوليتيك والجيواقتصاد في الأقاليم القطبية: الموارد، السيادة، والتنافس الدولي*. بيروت: لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.